١٠ ــ مقدّمات أساسيّة

حول التحيّز في التحليل السياسي
منظور معرفي وتطبيقي

د. سيف الدين عبد الفتاح

حينما يتجه الباحث إلى معالجة موضوع مثل «التحيز في التحليل السياسي»، أو إلى أيٍّ من المجالات المعرفية المختلفة في الاجتماع والاقتصاد والنفس... إلخ، أي العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة، فإن ذلك يشير إلى البحث في موضوع ممتد، يمكن من خلاله الكشف عن التحيز في هذا المجال أو ذاك، وتحديد أنماطه وأشكاله، وحصر نماذجه، والتوجه إلى تلمّس مسبباته، والتعرف على قابلياته، والبحث عن آلياته ووسائله، وإمكانات سد ذرائعه، وفتح سبل الكشف عنه، والوعي به كمقدمة لمواجهته؛ بل وربما يؤدِّي البحث إلى تأسيس نموذج بنائي يخالف نموذج التحيز، ويجعل منه في حده الأدنى، كل تلك عناصر ذات أهمية تشير إلى قضية من أهم القضايا المعرفية والبحثية تستحق أن يُؤسس الدارسون لها علمًا وأن يلتمسوا لها فقهًا.

إلا أن بحوثًا كهذه قد لا تتسع ـ وفق الحدود المقررة أو المتعارف عليها ـ لاستيعاب دقائق الموضوع أو استغراق تفصيلاته، فهذه عملية بحثية ممتدة تُعد مِن أهم عناصر الصناعات المعرفية الثقيلة، وتعتبر كذلك ضمن نسق من الموضوعات الأُخرى المتكاملة مثل تصميم الخرائط الفكرية لتحديد علل الفكر وأزماته، وحالات العلوم ومجالاتها، والمفاهيم وأثرها في الحياة الثقافية والحضارية، كل ذلك على رأس قائمة لتأسيس فقه

للمعرفة (العلوم الإنسانية والاجتماعية).

وغاية أمر هذه الأبحاث، وهذا البحث منها، أن تشير إلى ضرورة الاهتمام بتلك الثغرات المعرفية التي يجب التفكير في سَدِّها وتفحُّص مناهج ملئها.

كما أنه ليس من أغراض هذا البحث ـ ولا ينبغي له ـ أن يقدم رؤية نقدية متكاملة للفكر الغربي بكل مستوياته في التحليل السياسي، أو نقد حال التغرُّب الذي يتسم بنقل المفاهيم والمناهج عامة أو نقد المنهج الذي يحتمي بالتاريخ والماضي الذهبي، إذ أن مهمته الأساسية هي في الإشارة إلى نقد عناصر التقليد بلا بينة، ومداخله على تنوع أشكاله ونماذجه سواء كانت أسبابه في الداخل أو الخارج، وسواء كان هذا التقليد بلا حجة أو برهان للغرب أو لغيره.

التحيز في التحليل السياسي: منظور معرفي تطبيقي

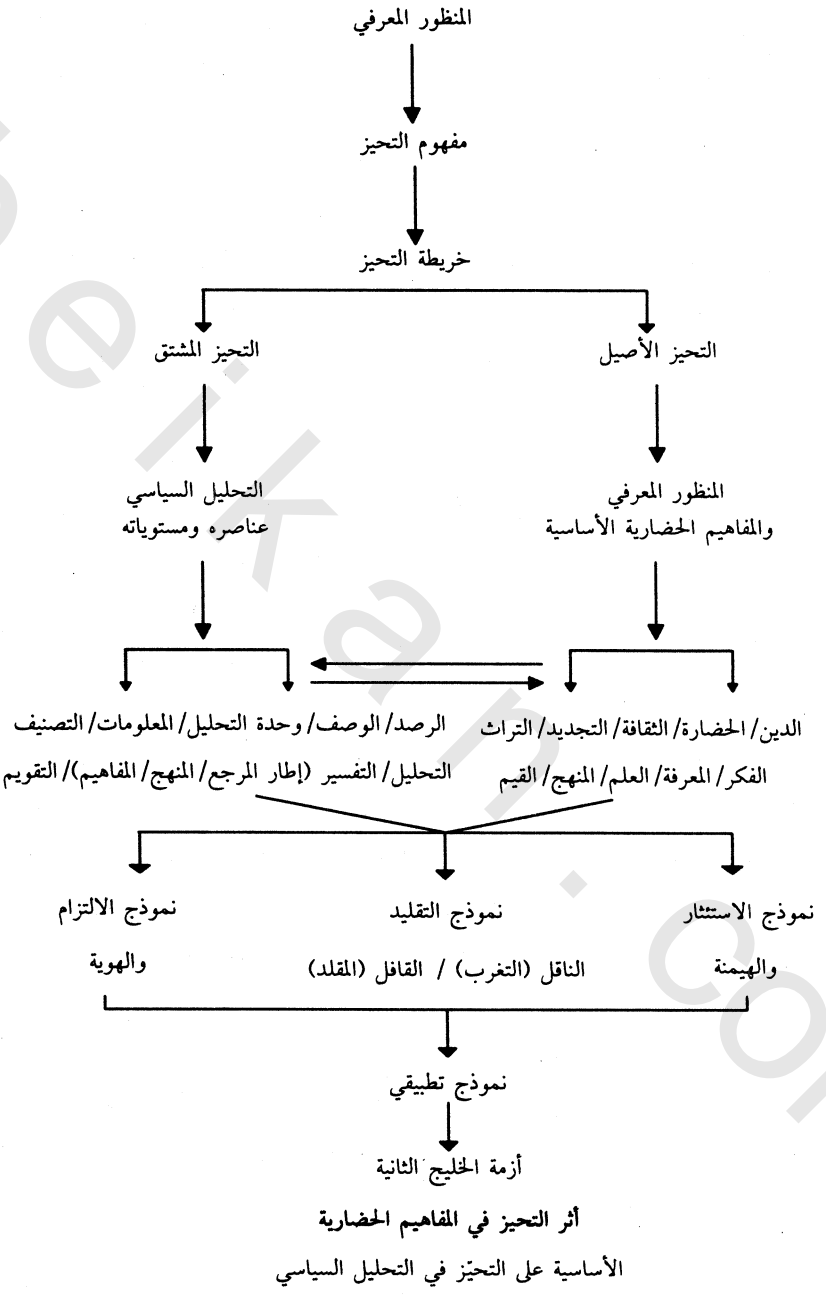

أثر التحيز في المفاهيم الحضارية

الأساسية على التحيّز في التحليل السياسي

أوّلاً: التحليل السياسي في قلب عملية التحيز

يحسن في بادئ الأمر أن نعرف مفهوم التحيز والذي يجد جذره اللغوي في «حوز»، وكل من ضم شيئًا إلى نفسه فقد حازه واحتازه أيضًا. وانحاز القوم تركوا مركزهم إلى آخر. وقوله تعالى: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾ [سورة الأنفال: ١٦][1] معناه، أو مائلاً إلى جماعة من المسلمين، وانحاز الرجل إلى القوم بمعنى تحيز إليهم[2].

والتحيز في حقيقة الأمر ميل وبتدقيق المعنى هوىً متَّبع، والهوى سقوط، والسقوط تحيز، ومنه ما يتعلق بالأمر المعنوي ومنه ما يتعلق بالمادي، والتاء في تحيز، للطلب وكأنه طلبٌ للميل، وهو يتعلق بالعوالم الأربعة جميعًا (عالم الأفكار والأشياء والأشخاص والأحداث)، كما يتعلق بكل عناصر السلوك (الاتجاه والرأي والحكم والموقف والسلوك الفعلي)، ويتفرع عن عملية التحيز الكلية، التحيز البحثي والأكاديمي وهو يُعد ـ وكما سلف ـ الميل إلى الهوى والذاتية، والتعصب للذات أو ضدها، للغير أو ضده، وقد يكون التحيز مقصودًا أو غير مقصود، ظاهرًا أو باطنًا، واضحًا أو متضَمنًا معلَنًا أو مستخفِيًا، إلا أنه في غالب أمره وفي معظم الأحوال ـ وباعتباره قيمة سلبية ـ يتسم بالخفاء، وقد يعود إلى موضوع البحث ذاته أو الباحث وفق مسبقاته ومسلَّماته وقابلياته، كما قد يعود إلى كيفية البحث ومناهجه، إلا أن أخطر أطراف التحيز هو الباحث ذاته، ومن المفيد في هذا المقام أن نؤكد أن التحيز قد يكون أصيلاً، وقد يكون مشتقًا، وله من الأسباب والعوامل، كما له من القابليات والمحاضن، كما له من الوسائل والآليات، كما أن له أشكاله المتنوعة.

والتحيز في التحليل السياسي حلقات متشابكة ومتداعية، تبدأ في حقيقة الأمر من مفهوم السياسة ذاته، وهو أمر لا شك يؤثِّر على فهم

---

(١) الأنفال/ ١٦.

(٢) انظر **المصباح**، **مختار الصحاح**: مادة: حَوَزَ.

وتعريف العلم ذاته؛ بل أكثر من ذلك يقود منطقًا وتلازُمًا إلى فهم مخصوص للظاهرة السياسية، وما يُعد منها وفيها، وما لا يُعد كذلك[٣]، ويسري التحيز بعد ذلك، من التحيز في تحليل الظاهرة السياسية وتحديدها إلى وَحدة التحليل أو المفاهيم الأساسية أو المناهج المتداوَلة والمختارة؛ بل وقبل ذلك العمليات المنهجية المختلفة من رصْد ووصْف وتحليل وتفسير وتعميم.

والتحيز في التحليل السياسي يأتي ابتداء من طبيعة الظاهرة السياسية كموضوع للدراسة، وذلك في سياق تفهم الأمر وفق قاعدة «المعاصرة حجاب»[٤]، والظاهرة السياسية وما يتفرع عنها من إشكالات في غالبها تعالج أحداثًا آنية وربما مستمرة، أي أن معاصرتها لا جدال فيها، والحجاب فيها يأتي تارة من عدم اكتمال الظاهرة، أو أن الباحث جزء منها، كما أن المعاصرة والحجاب في الظواهر السياسية يتأتيان من اختلاط تلك الظواهر بقوة السلطة وتأثيراتها المعرفية والتعليمية، وربما يدفع هذا

---

(٣) انظر في مفهوم السياسية: د. حامد عبد الله ربيع، **التحليل السياسي**، محاضرات غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠، ١٩٧١، ص ٦٤ وما بعدها.

(٤) «المعاصَرة حجاب» يجب أن تتحول إلى قاعدة منهجية، لها دلالاتها البحثية، إذ تعبر عن صعوبات منهجية تحيط بالظواهر، والتي تتسم بالمعاصرة، ومن الجدير بالذكر أن فكرة «المعاصرة حجاب» ترِد بمعانٍ مختلفة في كتابات تعلّقت بعلم الحديث، وقضية من أهم قضاياه وهي: الجرح والتعديل. «فالمعاصرة تورث المنافَرة» مثلما يرد لدى محمد ضياء الرحمن الأعظمي: **دراسات في الجرح والتعديل**، (الهند: طبع الجامعة السلفية ١٤٠٣هـ ص ٩٠) وكذلك لدى عبد الوهاب الشعراني: **الطبقات الصغرى** (مكتبة القاهرة: الصنادقية د.ت. ص ٩٢ إذ يُثبت معنى مهمًا عندما يقول: «الحاضرة حجاب». فحضور الحديث ميزة وعيب في آنٍ واحد فوجب التنبه إلى هذا الأمر، انظر أيضًا ما شابه تلك المقولات في **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، أبو الحسنات محمد عبد الحي (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٨٦، ص ٢٦٧) وأحمد بن حجر العسقلاني، **لسان الميزان**، (الهند، طبع حيدر آباد، د. ت، ١٢ ص ١٦)، وغير ذلك كثير مما يضيق المقام عن ذكره، وإن كانت تلك القضية ما زالت في حاجة إلى تلمُّس دلالاتها المنهجية الكامنة فيها.

الباحث نحو اتجاه متحيز يضمن له السلامة.

فحينما يتحدد المجال في دائرة السياسة، فإننا بلا مبالغة في قلب عملية التحيز المقصود منها وغير المقصود، فإذا كانت السياسة هي المُعَاشْ، فإنها شاملة لكل عناصره، ومن ثَم فهي تتطلب منا في كل حركة، رأي أو حكم أو اتجاه أو موقف أو سلوك، وهذه جميعًا تشكِّل مجمل الحياة الإنسانية، والمجالات الكبرى لأعمال التحيزات، والتحيز بصددها وبفعل الضغوط الحضارية المختلفة لا بد أن تترك آثارها على كل ما له صلة بمجال السياسة، أو إن شئت الدقة المُعاش.

التحيزات إذن في قلب هذه الدائرة، تجري من كل مهتم بالشأن السياسي على تنوع موقعه مجرى الدم، حتى ليكاد البعض يتصور ذلك كالأمر المقضِي والقدَر المقدور، وبعبارة أُخرى فإن قاعدة التعامل مع السياسي وشؤونه ومجالاته وعناصره يغلب عليها أشكال التحيز المختلفة على تنوعها.

فهل حقيقة ـ ووفق تلك الرؤية ـ يعتبر التحيز قدَرًا لا يمكن الفكاك منه، وحتمية لا يمكن الخروج عليها؟ أم أن جرَيانه مع الباحث أنَّى بحث، وأنَّى درس، يفترض الوعي الحاد بمداخل التحيز حتى يمكن سدها، ومكامنه الخفية حتى يمكن ملاحظتها وعمل حسابها، وقابلياته ومحاضنه للتعامل معها بالاعتبار اللازم، حتى لا يتمكن التحيز من الباحث تارة بالقصد والعمْد وتارة أُخرى بالغفْلة والجهل، وهو على أي الأحوال سيترك آثاره المختلفة على العملية البحثية سلبًا، بحيث يكون الخلل فيها وفي جوهر ممارستها بما لا يمكن تدارك الخلل، وبما يسمح بممارسة مجموعة من التحيزات الفاقعة والمفْجعة، وهي أمور ستؤدي بنا إلى الخروج عن حد العلم وسياج المنهج وهي في جوهرها مانعة من تحقيق جوهر وحقيقة التراكم المعرفي المنشود، ومحاولة استجلاء الظواهر، قيد البحث، وفقْه العوامل الكامنة خلفها، والقابليات التي تمثل البيئة لتكونها وبروزها، وهذا في التحليل الأخير ليس تراكمًا معرفيًا يؤدي بنا إلى الفهم والوعي والفقه بل هو ركام بعضه فوق بعض يحجب الرؤية والبصر، ويقينا من آثارِه النظر العلمي والبصيرة المنهجية.

نموذج التحيز بكل مكوناته ومستوياته، وعلى تنوع أشكاله، هو ذلك السياق السلبي الذي يُحدث الركام لا التراكم، وهو في أحسن الأحوال شذرات متفرقة تُحدِث حالة من الشَّرذمة البحثية والفسيفساء العلمية التي لا تملك منطقًا علميًا أو رؤية بحثية، وغالبًا ما تفتقد أصول المنهج وقواعد المنهجية.

ثانيًا: المفاهيم الحضارية الأساسية مدخل للهوِية والالتزام ومدخل للتبعية والهيمنة

في سياق الحديث عن موضوع التحيز في العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة والتحليل السياسي على وجه الخصوص، يجب أن نميز تمييزًا جوهريًا بين التحيز الأصلي، والتحيز المشتق.

وأهمية ذلك التمييز ترجع إلى أنه غالبًا ما كانت تلك التحيزات المشتقة التي تخص فرعًا بعينه من العلوم الاجتماعية والإنسانية هي موضع التركيز لكل محاولة نقدية تحاول الاقتراب ومعالجة عناصر التحيز فيها، وغالبًا ما تساوق ذلك مع إهمال شديد لنسبة تلك التحيزات المشتقة إلى أصولها، وهو ما أفضى إلى عدم رؤيتها ضمن سياق خريطة معرفية كلية للتحيز، تشير وبشكل أساسي إلى مجموعة التحيزات الأصلية، ونسبة التحيزات المشتقة إليها.

مدخل تلك التحيزات الأصلية نسق من الرؤية يتكون من مجموعة أساسية من المفاهيم، يمكن تسميتها بالمفاهيم الحضارية الأساسية، إذ تصلح في جوهرها مع اكتمالها والتفاعل فيما بينها لأن تشكل مقولات أساسية يمكن أن تسهم في تكوين «نموذج» حيال الحركة الحضارية بكل تنوعاتها ومستوياتها المتشابكة، وكذا كل منتوجاتها، شاملة بذلك عناصر أساسية وعوالم جوهرية، يقع على قمتها عالم الأفكار الذي يشير بشكل أو بآخر إلى البناء الفكري والنظري بكل مكوناته، وعالم الأشياء الذي لا يشير في حقيقته إلى عناصر جمادية؛ بل هي رغم كونها كذلك، فإنها تستبطن مجموعة من الأفكار، والتفضيلات والقيم والاختيارات والمقاصد،

ومناهج التعامل وأساليب الحياة وكذا عالم الأشخاص، أي حامل هذه الأفكار الذي يتحرك بها إما مفرِّطًا فيها أو مُلتزمًا بها، إنه ضمن تلك العوالم الأُخرى، بينما يلف ذلك جميعًا وينتج من تفاعلاته وتقاطعاته عالَم من الأحداث، والذي يشير بشكل مباشر إلى عناصره الإنسان والتراب ـ (المكان) والزمان (الوقت) عالَم تحكمه القواعد وتتحكم به وفي سيرته السُّنن الشرطية: إنسانية ـ اجتماعية، أو نفسية، أو تاريخية(٥).

هذه المفاهيم الحضارية الأساسية التي تشير بدرجة أو بأُخرى إلى واحد من تلك العوالم أو أكثر، ليست بعيدة بأي حال عن العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي في حقيقتها تمثل نسقًا من الافتراضات المسبقة(٦).

وهذه المفاهيم الحضارية ظلت تعالَج مفرَدة أو موَزعة وبفعل التصنيفات الحديثة لتلك العلوم، في معظمها، إلا أن مجموعة كبيرة منها

---

(٥) انظر عناصر عملية التغيير الحضاري والارتباط الأكيد بين عالَم الأحداث والسنن التي تتحكم وتحكم هذا العالم: جودت سعيد، **حتى يغيروا ما بأنفسهم**: بحث في سنن تغيير النفس والمجتمع. تقديم: مالك بن نبي، (الناشر: المؤلف، د. م. ن، ط٢، ١٩٧٥)، مواضع متفرقة).
ويمكن مطالعة ذلك في محمد قطب: **حول التفسير الإسلامي للتاريخ**، (السعودية: المجموعة الإعلامية، ط ٣، ١٩٨٩، ص ٨٥ وما بعدها)، ويزكي في هذا المقام التعرف على مجموعة من الإشارات القيمة في: إبراهيم بن الوزير، **على مشارف القرن الخامس عشر الهجري**: دراسة للسنن الإلهية والمسلم المعاصر. (بيروت/ القاهرة: دار الشروق، د.ت، ص ١١ ـ ١٧)، وكذلك الشيخ عبد الله التليدي: **أسباب هلاك الأمم، وسنة الله في القوم المجرمين والمنحرفين**: (بيروت: دار البشائر الإسلامية ١٩٨٦)، وأيضًا د. أحمد كنعان: أزمتنا الحضارية في ضوء سنة الله في الخلق، (**كتاب الأمة**، قطر ـ الدوحة: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، محرم ١٤١١ هـ ـ أغسطس ١٩٩٠)، وأيضًا سميح عاطف الزين: **حركة التاريخ في المفهوم الإسلامي**، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٥).

(٦) انظر في فكرة الافتراضات المسبقة: هـ. ب. ريكمان: **منهج للدراسات الإنسانية**: محاولة فلسفية، تقديم وترجمة: د. محمد علي محمد. (بيروت: مكتبة مكاوي، ١٩٧٩، ص ١٢٤).

وقعت ضمن دائرة علم الاجتماع مع انقسامه بدوره إلى تقسيمات فرعية أُخرى، كان أهم محصَّلاتها، أن اختفى أو كاد أن يختفي، الاهتمام بمنظومة المفاهيم الحضارية تلك، وإذا اختفى بعضها، فإن البعض الآخر قد انزوى في زاوية هي قليلة التراكم، وقليلة الاهتمام من الحضارة التي أنتجت معظم النظريات إن لم يكن كلها في العلوم الاجتماعية والإنسانية، نقصد بذلك كتب فلسفة العلم، ونظرية المعرفة، ونظرية القيَم، وعلم اجتماع المعرفة والعلم.

أضف إلى هذا جميعًا، أن اهتمام بعض فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية ببعض تلك المفاهيم أو مفاهيم فرعية عليها، على محدوديته، قد اتخذ شكلاً نمطيًا أقرب ما يكون إلى فهم يستبطن النمط الحضاري الغربي، يحاول تعدِيته وتعميمه حضاريًا، بحيث أن من يسيطر على منطقة المفاهيم الحضارية تلك، والتي تعد وبحق المفاهيم المفَاصِل بين التصنيفات المعرفية والمجالات العلمية المختلفة، تُكتب له السيطرة تقريبًا وبشكل أقرب إلى التلقائية على المفاهيم المشتقة التي ترتبط بالعلوم الاجتماعية والإنسانية (علوم الأُمة)[٧].

أهم هذه المفاهيم، وليست كلها، وبدون ترتيب لها، تتمثل في الدين والحضارة والثقافة والتجديد والتراث والفكر والمعرفة والعِلم والمِنهج والقيَم وهي تتفاعل فيما بينها كنسق يحدد المواقف والآراء والاتجاهات والأحكام والتفضيلات والأفعال، إذ تشكل في مجموعها مجمل الرؤَى الحضارية في تكاملها وتفاعلها وتواصلها.

التحليل السياسي وغيره من التحليلات التي تنتمي إلى دوائر، ومجالات اهتمام أُخرى، ليست بعيدة عن تلك المفاهيم الحضارية الأساسية، فإن كافة مفاهيم هذه المجالات تولَد من رحمها.

ومنطقًا وضرورة وتلازمًا، فإن تحديد الرؤَى حول هذه المفاهيم

---

(٧) انظر تسمية «علوم الأُمة» إسماعيل راجي الفاروقي: «صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية»، (**مجلة المسلم المعاصر**، العدد ٢٠ أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٧٩، ص ٣٥).

الحضارية الأساسية وتأصيلها، يُنتج غالبًا وبلا استثناء مفاهيم على شاكلتها تصطبغ بذلك التحديد، وهي بذلك لا تؤثر في نتائج أو تعميمات التحليل السياسي فحسب، بل تمتد لتشمل سلسلة العمليات المنهجية المتتابعة، إذ يتضح كيف أن تلك الرؤى تضغط على تلك العمليات جميعًا لا تنفك عنها حتى إذا ما تعلقت بالرصد والوصف بداية أو ارتبطت بعمليات التحليل ومناهج التفسير ومداخله الأساسية والأُطر التحليلية والمرجعية، وانتهاءً بالتعميم والتقويم، وإن شئنا الدقة فإن هذه الرؤى ليسَت إلا إشارة جوهرية إلى ما يمكن تسميته بما قبل المنهج[٨]، تتشرب المنتوجات المفاهيمية على مختلف تصنيفاتها رؤاها ومعانيها (المفاهيم الإطارية والمفاهيم المركزية، والمفاهيم التحليلية، والمفاهيم المنهجية، والمفاهيم المعيارية، والنُسق القياسية، وكذا المفاهيم المشتقة والمفاهيم الفرعية... إلخ»[٩].

إنها أقرب ما تكون إلى مجموعة المسلَّمات الحضارية التي تمتلك السلطة شبه المطلقة، تَعرِض بكونها مسلمات مسبَقة لا افتراضات مسبَقة، وحقائق أولية[١٠]، على الرغم من محاولة التعامل معها بقدر عالٍ من التخفي أو الاستخفاء، وذلك ضمن لعبة ومكيدة الموضوعية التي تجيد كثير

---

(٨) انظر في الإشارة إلى فكرة ما قبل المنهج: محمود شاكر: **رسالة في الطريق إلى ثقافتنا**، (القاهرة: دار الهلال، أكتوبر ١٩٨٧، ص ٣٤).

(٩) راجع المفاهيم وتصنيفاتها المختلفة في: منى أبو الفضل: «نحو منهاجية للتعامل مع مصادر التنظير الإسلامي بين المقدمات والمقومات»، ضمن بحوث: **المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية**، بحوث ومناقشات المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي، تحرير: الطيب زين العابدين، (هِرندن ـ ڤرجينيا، الولايات المتحدة، الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، ١٤١١هـ ١٩٩٠م، ص ١٨٢ ـ ١٨٥).

(١٠) انظر في المسلمات والافتراضات المسبقة، ريكمان، (مرجع سابق، ص ١٢٤)، وفي سياق ارتباط المنظورات المختلفة بالافتراضات المسبَقة يمكن مطالعة ذلك في ضوء التعرف على أساسيات يتضمنها علم اجتماع المعرفة ويبحث فيها، وفي هذا السياق يجدر ملاحظة تلك العلاقة الثلاثية التي تشير إليها إحدى الكتابات الهامة في هذا المقام بين المنظورات المختلفة من ناحية، والفكر من ناحية ثانية، واللغة من ناحية ثالثة على اختلاف في ترتيبها أو رؤية علاقات ودرجات التأثير والتأثر وضبط هذه النسب فيما بينها.

من تلك الكتابات ممارستها بمهارة.

نموذج التحيز والمفاهيم الحضارية الأساسية

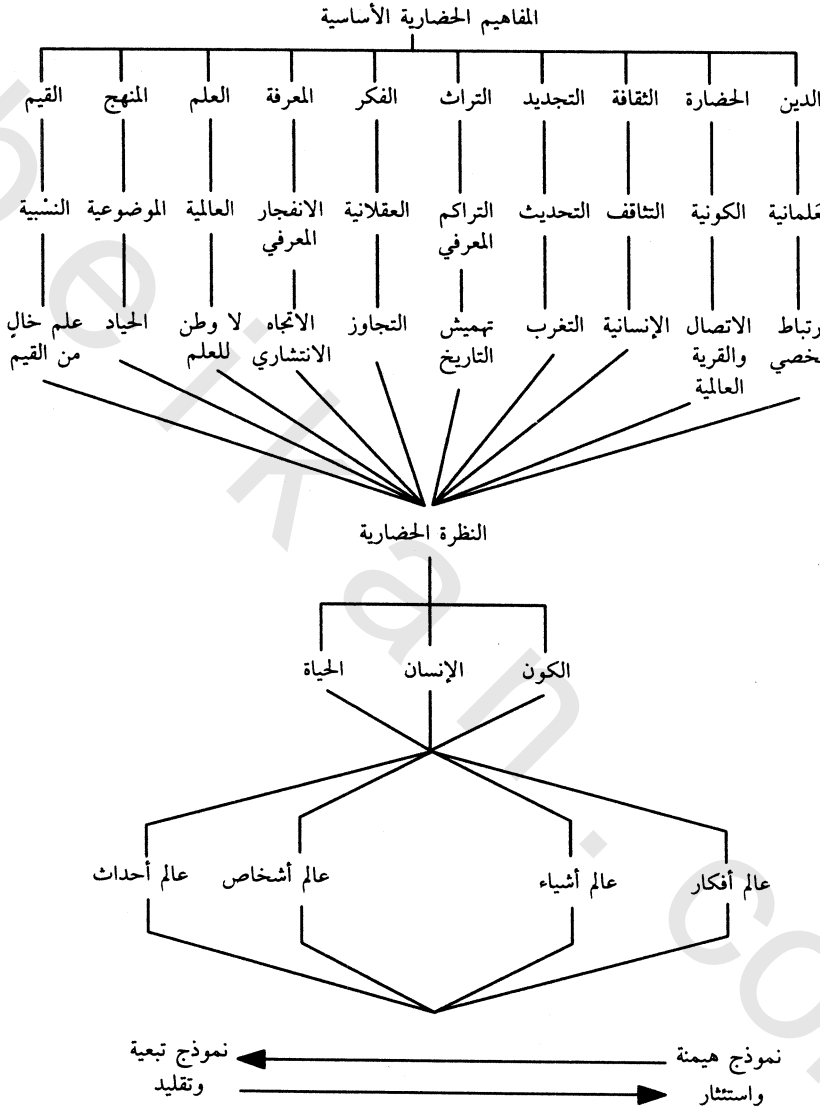

نموذج الهوية والالتزام والمفاهيم الحضارية الأساسية

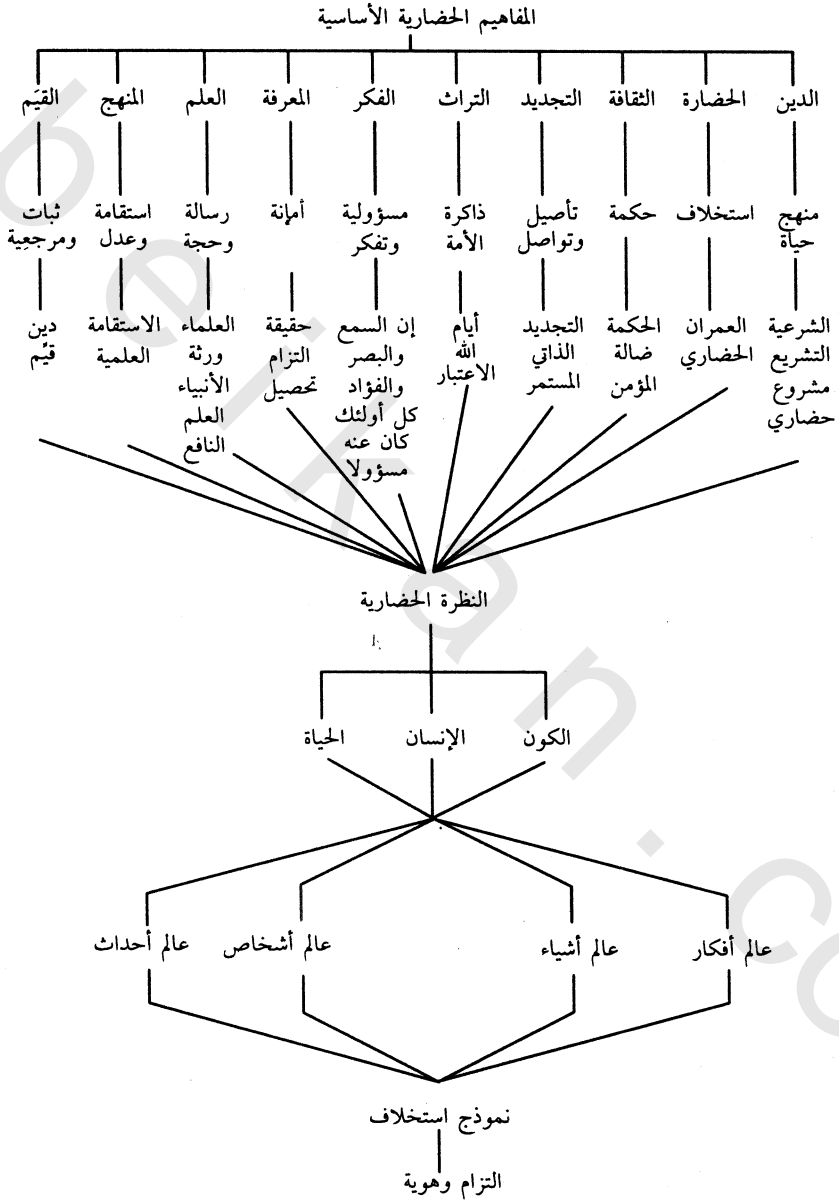

Open Khan .com

الأساطير المنهجية: منظور معرفي ورؤى حضارية

هذه المفاهيم الحضارية تشير ـ وبقدر لا بأس به من الثقة ـ إلى مجموعة من الأساطير تسمَّتْ باسم المنهج وغالبًا ما وُصفت بالمنهجية. الأساطير المنهجية[١١] تتكاثر بحيث تشكل الوسط، كما تمثل الشروط الأساسية لممارسة التحيز، وغالبًا ضد الذات (الهوية) وبأعلى درجات القبول، فإن قبول هذه الرؤى حول المفاهيم الحضارية الأساسية ليست إلا الشروط الأساسية التي تسمح بتحيُّزات فرعية ومشتقة، ترتبط بمجالات معرفية مختلفة وتقسيمات للعلوم متنوعة.

أسطورة الأساطير ترتبط بكونية الحضارة، وعالَمية العلم، والمنهج، والمفاهيم، وإنسانية الثقافة[١٢]، فالغرب منذ القرن الثامن عشر يريد بمساعدة علمائه في الإنسانيات والاجتماعيات فيه أن يفرض على العالم النظرية القائلة بأن الحضارة واحدة، وهي هذا الشكل نفسه من الحضارة الذي صنعه الغرب وعرضه على الدنيا، قائلاً إن كل من يريد أن يصير متحضرًا عليه أن يستهلك الحضارة التي نصنعها، وإذا أراد أن يرفضها

---

(١١) انظر في معنى الأسطورة ومدلولها في الارتباط بقضية المنهج والتاريخ: پول فين، «بين الأسطورة والتاريخ» مجلة **ديوجين**، اليونسكو، العدد ٥٦، السنة ١٥، فبراير ـ إبريل ١٩٨٢، ص ٢ ـ ٢٢، وقد أثبت «فين» مجموعة من الأفكار المهمة التي ترتبط بما أسميناه الأساطير المنهجية: «فليس معنى انتقاد الأساطير إثبات كذِبها وإنما بالأحرى البحث عن جوهرها الحقيقي، ذلك لأن هذه الحقيقة مقنَّعة بالأكاذيب... أن يقام في كل زمان بيان من الأوهام على أساس من الحقيقة... على أنه إذا كانت الأسطورة تحتوي بجانب ما فيها من أكاذيب على شيء من الحقيقة، فإن الشيء الأشد إلحاحًا ليس هو تحليل نفسية مؤلف الحكاية الخُرافية وإنما بالأحرى أن نتعلم الاحتِراز مما هو باطل، فالضَّحية في هذا المقام ـ أهم من المذنِب... فإن الأجدى أن يراقب الفكر فيكشف عن سذاجة البشر ويفصل الطيب من الخبيث... «وهذه المعاني واردة في مقالة «فين» السابقة.

(١٢) انظر حول إنسانية الثقافة وكونية الحضارة ومحاولة رد ذلك ونقده في: أرنولْد توينبي، **العالَم والغرب**، تعريب: نجدة هاجر ـ سعيد الفخر، بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة، ١٩٦٠، ص ٧١ وما بعدها، انظر أيضًا: فؤاد شبل، **منهاج توينبي التاريخي**، القاهرة: دار الكاتب العربي، د. ت، ص ص ١٦ ـ ٢٢.

فليظَل وحشيًا وبدائيًا.

الثقافة أيضًا واحدة هي ثقافة الغرب، وعلى كل من يريد أن يكون صاحب ثقافة في القرن العشرين أن يشتري الثقافة من الغرب كما يشتري البضائع من الغرب. عليه أيضًا عندما يريد أن يكون صاحب ثقافة، وعندما يريد أن ينمِّي القيَم الثقافية في نفسه أن يقبل هذه الأنماط التي يفرضها الغرب، وإلا فهو فاقِد للحضارة والثقافة. إذن إما أن تَبقى بدائيًا، أو متحضرًا غربيًا، هذان هما المصيران المحتومان، وعلى كل إنسان أن يختار واحدًا منهما. كل جهد الغرب في القرنين الأخيرين كان مبذولاً لخلق هذا الإيمان بالغرب وعدم الإيمان بالذات[١٣]...

والعلم والمعرفة والفكر والمنهج والمفاهيم هي أدوات ذلك، فلا بأس كذلك أن يكون كل ذلك عالميًا، وعلم السياسة في قلب تلك الأسطورة، لأنه من أكبر معابر التأثير[١٤].

أما الأسطورة المركزية ضمن سلم الأساطير المنهجية فإنَّها تقع في فهم جوهر وحقيقة الموضوعية[١٥].

---

(١٣) انظر في تلك الإشارات حول مقولة: «الحضارة الواحدة»، علي شريعتي، **العودة إلى الذات**، ترجمة: د. إبراهيم الدسوقي شتا، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٥، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(١٤) وفي عالمية علم السياسة ودلالة ذلك يمكن مراجعة برنامج مؤتمر الجمعية الدولية للعلوم السياسية والذي ارتكزت قضيته الرئيسية حول موضوع «نحو عالمية علم السياسة».

IPSA XIVth Congress, Theme: *Towards a Global Political Science*, (Washington, D.C.: International Politcal Science Association World Congress, Program, August 28 - September 1, 1988), pp. 12 - 14.

(١٥) راجع في مفهوم الموضوعية وموضع الأسطورة فيه: سيف الدين عبد الفتاح، **التجديد السياسي والخبرة الإسلامية**: نظرة في الواقع العربي المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧، ص ٤١ وما بعدها، انظر أيضًا تلك الإشارة القيمة في نقد مفهوم الموضوعية الأرشيفية لدى د. عبد الوهاب المسيري، **هجرة اليهود السوفيت**، القاهرة: دار الهلال، ديمسبر ١٩٩٠، ص ص ٨ ـ ٩.

وواقع الأمر أنَّ مقولة الموضوعية تنتشر في جُل كتابات الباحثين الذين يعملون في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة، أو العلوم السياسية خاصة، وقد كُتب لهذا المصطلح الشيوع على ألسنة الكافة وفاق في ذلك بقية المفاهيم الأُخرى، مما جعل القيام أو الشروع في نقده أو مراجعته مخاطرة علمية، قد تدفع المقدِّسين لهذا المصطلح أن يتهموا القائم بهذه المحاولة - عن طريق إيهام العكس - بعدم الموضوعية والتحيز والذاتية والخروج عن مقتضيات الحياد العلمي.

ورغم كل ذلك فإن مفهوم الموضوعية ما زال يُتناول بقدْر من عدم الاتفاق، كما أنه يعاني من غموض، وإنَّ من يدافعون عنه أو يتترسون به أو يصدَعون به لمواجهة ما يظنونه تحيزًا لا يملكون بعدُ تحديدًا إجرائيًا لمفهوم الموضوعية، ومفهومٌ بهذه الحالة من الغموض جعل تطبيقاته نسبية لا تعود بعدم الموضوعية، بينما يضفي على آرائه ورؤاه الموضوعية، بما يعبِّر عن انحيازات شخصية مسبقة أكثر من كونها رؤية علمية منهجية مسندة بالدليل قائمة على البرهان.

ولا شك أن مقولة الموضوعية تضمنت مجموعة من المقولات الفرعية تسندها مثل المهَنية وعلم خال من القيم، فاعتُبرت قاعدة للنسق المعرفي الغربي الوضعي إذ أنتجت منظومة من المفاهيم التابعة لها، أو النَّابعةِ منها، ومجموعة مناهج وأدوات بحثية، وشكلت في جوهرها نسقًا وسلمًا من التفضيلات استند إلى مجموعة معايير خاصة نسقًا بهذا النسق المعرفي، اغتصبت للموضوعية محتوى ومضمونًا خاصًا، ولا شك أن تقبُّل واستهلاك مفهوم الموضوعية بشكله الحالي قد أثَّر على طبيعة الموضوعات المبحوثة، وجوهر المفاهيم والمناهج المستَخدَمة... إلخ، وغاية الأمر أن مفهوم الموضوعية في التحليل السياسي برز ليعبّر عن حقائق التناول البارد لقضايا الأُمة المحورية أو إيثارًا للراحة باختيار قضايا لا تؤدي إلى مشاكل بحثية فضلاً عن أنها لا تتطلب رأيًا ورؤية.

وفي سياق صناعة العلم فإن الموضوعية وَفق مقولاتها الأساسية

(الصفحة البيضاء ـ والحياد العلمي ـ والوضعية)[١٦] تستبطن مجموعة من القيَم رغم أنها تعلن غير ذلك، وهي قيم مضادة للالتزام، وتعمل على تهويم الهوِّية كما أنها لا تجعل لعناصر التَّمايز أو الاختصاص مكانًا يذكر.

ولا شك أن مفهومًا كهذا ومع تفحُّص جوهره ليس إلا مدخلاً لتأكيد التبعية الثقافية والفكرية والعلمية، إذ تستبطن بدورها مجموعة من القيَم الغربية تؤمن بالمركزية الغربية وتؤكد على سيادة المقاييس والمعايير والمناهج الغربية بدعوى النمط الثقافي العام وعالمية العلم، وهو ما يحقق ـ وفق هذا التصور ـ حيادًا علميًا ودقة متناهية وقدرة على ضبط النتائج وإطلاق التعميمات.

ولا شك أن المقولات الأساسية المستبطَنة داخل هذا المفهوم لا تجد سندًا علميًا، كما توضح موضع الأسطورة فيه، مما يفرض ضرورة مراجعة، وتتبع مجموعة القضايا المتعلقة به، والتي تؤثر على طريقة فهمه بالفحص والتحليل حتى يمكن الكشف عن عناصر وآليات التحيز في ظل مفهوم الموضوعية.

وضمن هذه الأسطورة المركزية ـ وكما سبقت الإشارة ـ تقع مقولة «عِلم خال من القيَم»[١٧]، والتي شاعت لتعبر عن أن الالتزام القيَمي هو أهم مداخل التحيز وفق عناصر هذه الرؤية، وهو ما جعل محاولة استبعادها أو تهميشها همًا علميًا، ومنهجيًا لتلك الدراسات ولم يحاول أصحاب هذه الأسطورة تفحُّص حقيقة ذلك ومدى تناقضه، ومدى مطابقته للواقع، وإمكانية ذلك...

فرغم الاعتراف بارتباط الواقع بالقيَم، إذ هو واقع ثقافي، وإذ يُعتبر

---

(١٦) ويمكن متابعة تفصيل المقولات الأساسية التي تشكل محتوى مفهوم الموضوعية مثل (التلقين والصفحة البيضاء ـ الحياد العلمي ـ الموضوعية والوضعية ـ المنهج والنمط المجتمعي) في سيف الدين عبد الفتاح، **التجديد السياسي والخبرة الإسلامية**... مرجع سابق ص ٤٢ ـ ٥٧.

(١٧) انظر في مقولة: «**علم خال من القيم**» Value Free Science: هـ، ب ريكمان، مرجع سابق، المقدمة بقلم د. محمد علي محمد، ص ١٧ ـ ١٨.

مفهوم الثقافة ذاته مفهومًا قيَميًّا، إلا أن صدق القيَم، مسألة إيمان وليست مسألة معرفة، وبذلك ـ وفق هذا الرأي ـ ستركز العلوم الاجتماعية على دراسة القيَم ولكنها مع ذلك لن تحاول أن تقدم معايير ملزِمة أو مثاليات أو طرائق للسلوك والعمل، وتبعًا لذلك يجب أن تتحرر هذه العلوم الاجتماعية من القيمة Value - Free. وإذا كان من الممكن قبول خاصية ڤيبر الأُولى التي تشير إلى أن العلم لا يمكن أن يصل إلى درجة الكمال، فإن قبول الخاصية الثانية التي تؤكد أن العلم ينشد الموضوعية ساعيًا بذلك إلى التحرر من أحكام القيمة هو موضع تحفُّظ[١٨]، ولا تنهض التفرقة غير الواضحة بين حكْم القيمة ومرجِع القيمة أساسًا يمكن عليه قبول ذلك[١٩].

وباسم أسطورة علم خال من القيَم كان ذلك الربط اللامنهجي، وبشكل أسطوري برزت أسطورة التكميم (أي استخدام الأدوات الكَمِّية في التحليل) كمؤشر على الدقة أقصى درجات الدقة والتدقيق، وبما ارتبط بذلك من توابع منهجية أسرفت إلى الحد الذي جعلت منه ليس مجرد أداة بحثية ووصفية بل غاية في حد ذاتها وهدفًا، وبرزت الأرقام لتمثل مقصِد تلك البحوث لا يأتيها الباطل، ورغم أنها في الحقيقة ليست إلا تعبيرًا عن قيَم حسابية، وأوزان إحصائية إلا أن استخدامها كان الطريق لما أُسمي علم خالٍ من القيَم، وتحيزات أسطورة التكميم كثيرة يضيق المقام عن تعديدها[٢٠].

---

(١٨) في مقولتَي ڤيبر يمكن مراجعة: المرجع السابق، ص ٢٥.

(١٩) انظر في التمييز بين حكم القيمة ومرجع القيمة: المرجع السابق، ص ٢٥ (الهامش).

(٢٠) انظر في نقد المنهج الكمِّي والمسلَّمات الكامنة فيه: أليسك أنكر، **مقدمة علم الاجتماع**، ترجمة: د. محمد الجوهري وآخرون، القاهرة: دار المعارف، ط ٤، ١٩٨٠، ص ١٩٧ ـ ١٨٧، انظر أيضًا على وجه الخصوص تلك المقدمة الضَّافية لترجمة الكتاب د. الحسيني، ص ١٣، لاحظ أيضًا:

Hulbert, M. Black, «The measurement Problem, A Gap Between the Languages of Theory Research», in *Methodology in Social Research*, Edited by, Hulbert M. Black, (New York, Mc Grow, 1968), = pp. 5 - 27.

ويرتبط بتلك الأساطير جميعًا مقولَة تشير إلى ضرورة معرفة الغرب، ونظرياته المتنوعة، وتفصيلات علومه، وجزئياتها قبل نقد مقُولاته ورؤاه، أو على حد تعبير البعض هضم معرفة الغرب، دون الوعي أن تلك المقولة هي من أهم مداخل التلقِّي في مناخ الانفجار المعرفي وعناصر التجاوز الكامنة فيه (تجاوز الأفكار وتغييرها وتبديلها وتنوُّعها)، حتى لو كان هذا التجاوز شكليًا أو مفاهيميًا أو منهجيًا أو في أدوات البحث، أو فيها جميعًا.

هذا الإغراق المعرفي لا يُتيح الفرصة لاقتنائها جميعًا مجرد الإقتناء، ويكاد يكون من المستحيل هضمها وتمثُّلها كما يُدْعى إلى ذلك، الأمر هنا رهن بالإبقاء على عقلية التلقِّي إلى ما لا نهاية أو الانتقاء المَعِيب من هذه النظرات، ومحاولات التوفيق والتلفيق دون أي أسس منهجية، ولا بأس بالتشَرذم في الاتجاهات وأن نعيش بعضًا من قضايا الغرب بنفس مفاهيمه واتجاهاته ومقولاته حتى يمكن أن نوصف بالثقافة والحضارة والاستنارة، وهي عقلية تتحدث عن الإبداع ولكن بتقليد الغرب، التقليد والتلقِّي غالبًا هو طريقها الذي تستحسنه ولا تُجيد سواه، ولا بأس بأن يغلَّف ذلك جميعًا باسم العالَمية والثقافة الإنسانية وغير ذلك.

إن هذا يشير وبلا مزيد من عناء إلى أسطورة النقل المعرفي، التي وإن كانت في واقعها ليست إلا وصفًا للحالة المعرفية والعلمية، إلا أن ذلك لا ينفي أسطورية عملية النقل في منتوجاتها ونتائجها التي تعتقد أن مجرد استهلاك المعارف يعني امتلاك الحضارة أو بناء صُروحها، وفي مغالطة منطقية يسوي بين استهلاك المعارف وإنتاجها[٢١].

= وفي واقع الأمر فإن هناك كثيرٌ من المراجع المختلفة التي تنتقد وتتحفظ على الأساليب الكَمية في العلوم الاجتماعية سواء في الفلسفة الكامنة خلفها أو في تطبيقاتها، كما تناقش قضية القياس وما يستتبعه ذلك من البحث في قضية اللياقة المنهجية والتكافؤ المنهجي، وقد أشرنا إلى نموذجين منها فحسب لضيق المقام عن أن نعدِّد أكثر من ذلك.

(٢١) وفي سياق علم اجتماع المعرفة والمعاني المختلفة وما يرتبط بذلك من مفاهيم ومصطلحات وكلمات يمكن ملاحظة تلك الدراسة التي تشير إلى توضيحات إضافية حول كيفية استقاء المعاني، وإمكانات نقلها وانتقالها، مع بطء ذلك جميعًا =

فالتواصل المعرفي ـ دون شروط وحدود ـ هو في عرف هذا التصور ليس سوى مسمًّى أكثر قبولاً وتزيينًا لعمليات النقل للمعارف بكل تنوعاتها، ونقل المفاهيم الأساسية والفرعية، وعمليات النقل رغم فجواتها أهم حلقات استحكام تقليد الغرب في هذا السياق(٢٢).

ويتوج هذه الأساطير جميعًا أسطورة ذات أهمية تُسهم في ممارسة بحثية باردة تتَّبع طقوسًا علمية وشعائر منهجية أقرب إلى التَّابو، تأخذ أشكال بعض الفنِّيات والتقْنيات البحثية (إثبات المراجع ـ توظيف النُّقول ـ تنصيص الاقتِباسات)، وهذه أمور على أهميتها إلا أنها تُخفي في داخلها قضايا ثانوية الأهمية، ومناهج تناول باردة، تارة باسم الموضوعِية أو الحِياد العلمي، وتارة أُخرى باسم الوصف أو الرصْد وتارة ثالثة بالخروج من المُعاش وعليه بلا مبرِّر سوى أن الظواهر لم يُكتب لها الاكتمال أو أنها لا تصلح للدراسة طالما أحداثها ووقائعها ثائرة، هؤلاء الذين يفضِّلون اتخاذ موقف الإرجاء البحثي، إذ لا يرغبون إلا في منهج تَنَاول يشير إلى تجميد الظاهرة كمدخل لمعالجتها، رغم أنها غير قابلة لذلك منطقًا وواقعًا، أو محاولة تحنيطها بحيث يُقصي منها كل ما يؤدي إلى ما يُبقي بها بقية من

= في الحديث عن أهم الخلفيات التي ترتبط بإنتاج المعارف:
John B. O. Malley, *Sociology of Meaning,* (London: Human Context Book, N.D.), pp. 8 - 13.

(٢٢) وضمن عمليات نقل المفاهيم ومتابعة ذلك يمكن رؤية نموذج «مفهوم المجتمع المعرفي» كواحد منها، وطريقة التعامل معه بالنقل والمحاكاة، وباعتبار ذلك يمثل ـ غالبًا ـ حالة نمطية في الموقف من معظم المفاهيم الغربية، انظر في هذا: سيف الدين عبد الفتاح، «المجتمع المعرفي والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة (مراجعة منهجية)، «ندوة» **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠ ـ ٢٢ يناير ١٩٩٢، انظر أيضًا فيما يرتبط بذلك من عملية «ترويج المفاهيم» والتي تُرَدُّ ـ في غالب أمرها ـ إلى مصالح متنوعة ومتفاوتة، ونَظُنُّ أن هذا وذاك من الأمور التي يجب البحث فيها في سياق «علم اجتماع المعاني والمفاهيم» خاصة حينما يرتبط ذلك بوجه خاص بالخطاب السياسي واللغة السياسية:
Murray Edelman, *A Political Language: Words that Succeed and Politics that Fail,* (New York - London: Academic Press, 1977).

روح، يتعامل مع تلك الظواهر تعامل حفريات ومومياوات رغم أنها ترتبط بصميم المُعَاش فهي في حقيقة أمرها ظواهر حية وقضايا أُمة ومصائر شعوب، ويتجاهل ذلك كله تارة باسم الحياد وتارة أُخرى باسم المِهَنية التي لا تأبَه إلا بإثبات القدرات الفنية للباحث، وتزيين بحثه بالمراجع أقصى درجات التزيين، بغض النظر عن أهمية مشكلته البحْثية ومحوريَّة قضيته ومركزيَّة تعميمه في البِنية النظرية والمعرفية، والتي ربما يترتب عليها حركة وفعل[٢٣].

التراكم المعرفي وتطور النماذج المعرفية قد تشير في جانب منها إلى حقيقة واقعة، إلا أنها تخفي في طياتها عناصر الأسطورة التي تتمثل أقصى تجلياتها في عمليتي التشكيل والصناعة، صناعة العلم عملية معقدة شديدة التشابك، ليست مجرد تراكم معرفي يحدث بصورة طبيعية وتِلقائية دون تدخل[٢٤]. وإنَّ تلك النماذج المعرفية والعلمية التي تتناوب في شكل

---

(٢٣) انظر في معنى ومضمون فكرة المِهَنية وتعلقها بالمجال الأكاديمي والبحْثي: ناعوم تشومسكي، **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية/ ١٩٨٤، ص ١٧ ـ ٢٦، ص ٤٢ ـ ٥٩.

ومن أعمق البحوث في تحديد مفهوم المِهَنية يمكن مطالعة ومراجعة هذا الكتاب المهم:

Mary O. Furner, *Advocacy of Objectivity: A Crisis in the Professionalization of American Historians*, (Kentucky: The University of Kentucky, 1975), pp. 2-9.

(٢٤) من الجدير بالذكر في هذا المقام الإشارة إلى ظاهرة صناعة العلم وحاجتها إلى دراسة متأنية بحيث إن لم تجب الإجابات الكافية الشافية عن مجموعة من الأسئلة المهمة، فعلى الأقل تطرحها وتؤكد أهميتها مثل: ما المقصود بصناعة العلم؟ وكيف يصنع العلم؟ وآليات ذلك؟ ولماذا يُصنع العلم؟ ولأي هدف ولأي مقصد؟ وأثر عمليات النقل المعرفية (في المفاهيم والمناهج والقضايا ووحدات التحليل والأساليب والاقترابات المختلفة، ومداخل التفسير) وذلك في سياق ما يمكن تسميته بصناعة النماذج Paradigms، خاصة حينما يتم التعامل معها بأنماط النقل المختلفة؟ وهي قضايا نظنها غاية في الدقة تتطلب فحصًا وتمحيصًا يستحق مجموعة من الدراسات المستقلة كما تتطلب القضايا التي تكمن في جنباتها متابعة بحثية متواصلة.

ثورات[٢٥] وربما في شكل انقلابات غير مشروعة تَغتصب لها الحِجية والسلطة والتأثير وفق صناعة متشابكة العناصر والمستويات. فسلطة المعرفة، وإعادة إنتاجها[٢٦]، وحِجية الأفكار، لم تعد تكمن في عناصر البِنية المعرفية ذاتها أو في عملية البرهان، أو في تأسيس الحجة، أو في عملية الإسناد؛ بل ربما تعود في أغلب عناصرها إلى الذيوع، والإنتشار، وقدرات الترويج، وعناصر الإعلان والإعلام، ضمن عملية تسويق أكاديمي يمتلك تأثيره في التحكم عن بعد، وصناعة ردود الأفعال ضمن عمليات متشابكة يمكن تسميتها صناعة العلم بما يرد عليها من احتكار السوق، والتحكم في عناصر العرض والطلب ضمن عمليات أقرب ما تكون إلى غسيل مخ بحثي وأكاديمي. وضمن مظاهر البهْرج والموضات العلمية فإن العلاقة بين المعرفة والسلطة لم تعد علاقة بسيطة، ولكنها تأخذ أشكالاً مركَّبة تربط المعرفة بالصناعة، ووسطها الاجتماعي علم اجتماع المعرفة[٢٧]، المعرفة فيها

---

(٢٥) انظر في مفهوم الثوابت العلمية لدى توماس كون مؤلفه الأشهر الذي طُبع في طبعتين مهمتين وكان مؤضع تعليقات ضَافِيَة من فلاسفة العلم والمهتمين بالتاريخ، وقد تُرجم هذا الكتاب ترجمة نظنها دقيقة ومهمة في نفس الوقت: توماس كون «**تركيب الثورات العلمية**»، ترجمة وتقديم، د. ماهر عبد القادر محمد علي، بيروت: دار النهضة العربية، ج ٥، ١٩٨٨، ص ١٥١ وما بعدها.

(٢٦) انظر كذلك في إيضاح طبيعة العلاقة بين السلطة والمعرفة وكذا إعادة إنتاجها، تلك الملاحظات الضَّافِيَة التي يثبتها واحد من أهم فلاسفة العلم: مِتْشِلْ، **نظام الخطاب**، ترجمة: محمد سبيلا، بيروت: دار التنوير، ١٩٨٤، ص ٥٩ وما بعدها، انظر أيضًا ذلك الحوار الذي أجري معه في نفس المؤلَّف حول «الحقيقة والسلطة» ص ٦٥ وما بعدها.

(٢٧) أهمية علم اجتماع المعرفة في هذا المقام غير مذكورة، انظر على سبيل المثال: د. فردريك معتوق، **تطور علم اجتماع المعرفة**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢، وتلك الدراسة لجورج جورفيتش، **الأطر الاجتماعية للمعرفة**، ترجمة: د. خليل أحمد خليل، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ١٩٨١، كما يمكن ملاحظة تلك الدراسة التي قدَّمت اهتمامًا بهذا العلم أو بعض أفكاره لدى ابن خلدون، والتي تضمنت إشارات غاية في القيمة وجديرة بالمتابعة البحثية في التراث العربي والإسلامي لدى ابن خلدون وغيره، وبما يؤكد أن الاهتمام بواقع الفكرة وبيئة المعرفة ووسط العلم، هي اهتمامات ليست فقط مهمة بل هي تكاد تكون طبيعية وتتَّسم بالعمومية في الحضارات ذات الإسهام المعرفي، انظر: =

ترتبط بحدود ومصالح ربما تكون فردية . . . وربما تمتد لتشمل معظم الجماعة العلمية إن صح ذلك التعبير[٢٨].

معرفة هذه الصناعة وتشابكها عملية في غاية الأهمية تشير إلى جانب الأسطورة في التراكم المعرفي أو في النماذج المعرفية وتبدُّلها.

هكذا يمكن أن نرى أن أخطر من التحيز ذاته هو صناعة قابلياته، ونموذج الهيمنة المعرفية لا يمكن أن يؤتي أثره إلا في بيئة تتسم بقابليات النقل، وعقلية التقليد لا تحسن سوى التلقي، وتحاوُر بلا انضباط لتتخذ شكل الحوار لا جوهره، شروطًا ومتطلبات، وتفتقد أسس وقواعد الرؤية النقدية ومناهجها المتنوعة والمتفاعلة في آنٍ واحد، وهي في كل هذا تتسم غالبًا بغياب المنهج، حتى لو ادعت حضوره، وفقدان الوعي به، حتى لو زعمت وجوده.

إن هذه العناصر والأساطير التي تتخذ وصف العلم والموضوعية والمنهجية والمهنية ليست إلا شروطًا لإقصاء عناصر الالتزام في البحث. والباحث في مجال معرفي لا يمكن أن يؤتي أكُله إلا بأن يكون التزامًا وكفاحًا وهو مجال التحليل السياسي، ولا يقتصر أمره على مجرد ممارسة فنِّيات البحث، وتقْنيات المنهج وقشوره، وتدبيج الحواشي بغض النظر عن الأفكار. أليس ذلك في حقيقته قمة التحيز أن تتناول قضايا مصيرية بنوع من البرود البحثي، والتثاؤب المنهجي، والحرفية المهنية الراكدة، أو تتناول قضايا في غاية الهامشية تتناسب مع ذلك جميعًا.

إقصاء عناصر الالتزام والهوِية ليس إلا محاولة تفريغ نفسية الباحث في تناوله لأطروحاته بكونها رسالة بكل ما تحويه هذه الكلمة من معان ودلالات.

= فاطمة بدوي، **علم اجتماع المعرفة بين الفكر الخلدوني والفكر الغربي**، د.م.ن.، منشورات جروس ـ برس، د.ت، ص ٦٨ ـ ٨٩.

(٢٨) حول المصالح ـ بمفهومها الواسع ـ وبتنوع مستوياتها، وارتباطها بالعلم والمفاهيم وكذا ما يمكن أن يطلق عليه «الجماعة العلمية» يمكن مطالعة دراسة جيدة:

W. J. T. Mitchell, *The Politics of Interpretation,* (Chicago and London: The University of Chicago Press, 1983), pp. 3 ff.

وهذا التفريغ مقدمة للمِلء الذي يتخذ صناعة أشكال التَّبعية البحثية والأكاديمية في تصنيف العلوم ومناهج البحث والمفاهيم. إن فيلسوف العلم «كون» رغم أن همه الأساسي كان البحث في بنية الثورات العلمية[٢٩]، إلا أنه كان يشير إلى مركزية اتجاهات العلم، وتطوراتها في الحضارة الغربية، كما أنه بلا مسوغ أهمل صناعة النماذج العلمية وتبدلها ضمن عمليات صناعة العلم وتشابك آلياتها المنظور منها والمخفي[٣٠].

إنَّ تشَرب جوهر تلك الأساطير المنهجية في البنية المعرفية النقَّالة ليس سوى عملية فك ارتباط الباحث بعناصر الالتزام ومتطلباته في سياقٍ يجعل من قابلياته أهم شروط تقبل أفكار الغير وتبنيها، وغالبًا ـ وربما دائمًا ـ ما تُتخذ هذه الأفكار كمُسلمات أو معطياتٍ تؤدي في هذا السياق إلى تهيئة البيئة العلمية لتقبُّلها، وضمان وجودها، وبقائها واستمرارها، وتأثيرها.

كما أن الرفض العاطفي والكلِّي للغرب يُنتج نموذجًا يهرب إلى التاريخ للاحتماء به، وهو في هذا السياق لا يملك عُدة التحدي أو شروط المواجهة، وهذا النموذج القافل إلى التاريخ ـ بضعف حجته وتهرُّبه من واقعه ـ يُعتبر أحد شروط البقاء والاستمرار للبيئة العلمية على ما فيها من فجوات وخلل.

فإذا كان النموذج الناقل عن الغرب ينتج «تحيز التغرب» سواء تعلق بالتحيزات الأصلية التي تتعلق بالمفاهيم الحضارية الأساسية، أو التحيزات المنشقة التي تتعلق بمجال التحليل السياسي على وجه الخصوص، فإن هذا

---

(٢٩) انظر في بنية الثورات العلمية: كون، مرجع سابق، مواضع متفرقة.

(٣٠) في ضرورة متابعة عمليات صناعة العلم، فبِرُغم المشابهة التي عقدها كون بين العلم والصناعة، وربطه ذلك بما أسماه «الأزمة» وما يتبع ذلك من «تغيير النموذج» إلا أنه لم يتحدث عن صناعة العلم كعملية شديدة التشابك، ولا أثر للحضارة الغالِبَة معرفيًا على عمليات النقل خاصة وصناعة العلم عامة، انظر: المرجع السابق، ص ١٣٢، وقد أشرنا إلى طرف من ذلك التشابك في صناعة العلم ضمن آلية النقل المفاهيمي في بحث عن المجتمع المدني، مرجع سابق.

التحيز هو في غالب أمره «تحيز ضد الذات»، فإن هذا النموذج الناقل لا ينفي ضرورة الإشارة إلى النموذج القافل، وهو تحيز في صورته وللوهلة الأُولى يبدو مع الذات إلا أنه في حقيقة أمره عليها، إذ يدور في سياق الخداع الذاتي أكثر مما يعبر عن التزام واعٍ وحقيقي[٣١].

وجزء لا بأس به ضمن ظاهرة التحيز يعود إلى أوهام التصور للذات والهروب إلى التاريخ أو الاحتماء به، وإحالة الأخطاء على الآخر، وهذه التصورات وغيرها مما هي على شاكلتها تؤدي إلى جملة من التحيزات تترك آثارها على كل العمليات المنهجية والنظرية.

إن هؤلاء الذين يتصورون أن الزمن التاريخي قد توقف هناك عند ماضٍ ذهبي لا يُجيدون أن يعيشوا واقعهم، بل هم إما يعيشون على هامش التاريخ والزمن أو خارجه، وهم في ذلك لا يعُون أن عدم الوجدان لا يعني عدم الوجود، فإن الواقع الحضاري الواهِن لا يعني الهروب إلى التاريخ، بل يعني فهم الواقع في محاولة لتغييره بالشروط والقواعد والسنن، وإلا ستظل هذه الأفكار ـ على وَهنها ـ تهيئ البيئة

---

(٣١) انظر في جوهر «النموذج القافل» الذي أسميناه كذلك، باعتباره أحد أنماط الآبائية وتقليد الآباء، بلا حجة أو دليل وما يتضمنه ذلك من خداع الذات: توفيق الناصر، **الخداع الذاتي ومفترق الطرق**: نقد اجتماعي تحليلي مقارن، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦، وانظر أيضًا تلك العبارة التي تشير بدقة إلى رجوع معَين للتراث «أن الذي سيبقى مع التراث والماضي يصبح غريبًا في الوقت الحاضر... وأن النقد يعني تناول التاريخ وبحثه (وغربلته) فهو أداة تصفية الماضي ليمكن التخلص من ضغطه إلى الحاضر وبالتالي بناء المستقبل». وبما يتضمنه ذلك من عدم الوقوع تحت وطأة مجموعة من الضغوط الحضارية أهمها ضغوط الماضي والتي تتعامل معه بالتفاخر أو الاحتماء. انظر: خالص حلبي، في النقد الذاتي **(ضرورة النقد للحركة الإسلامية)**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٨٥، ص ص ١٦٦ ـ ١٦٧، والنموذج القافل ونقده لا يُعني به إهمال قضايا المسلم والاحتماء به تعظيمًا أو تقديسًا دون رؤية نقدية واعية وفق مناهج منضبطة تدخل ضمن عملية التجديد التي لا تعني تبديدًا كما لا تعني تقليدًا.

لصالح أفكار «نهاية التاريخ» التي أعلنت نصرًا مؤزرًا ونهائيًا للحضارة الغربية بقيادتها الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية[٣٢].

إن هذه الأساطير الذاتية لا تقل خطورة عن «الأساطير الكونية»، لأنها تواجه الهيمنة ونموذجها بموقف لا منهجي ولا علمي.

مرة أُخرى ما زال في هذا السياق تتأكد مقولة «الاستعمار والقابلية للاستعمار»[٣٣]، أو «الظاهرة والقابلية لها»، قابليات التحيز ومحاضِنه هي البيئة المواتية للنقل من ناحية، وضعف وسطحية المواجَهة من ناحية أُخرى، كلاهما يقفز على واقعه: الناقل عن الغرب يقفز على اعتبارات المكان، والهوية الحضارية، والقافل إلى التاريخ يقفز على اعتبارات الزمان، وحقيقة الواقع المُعاش، وتظل هذه القابليات تنتج تحيزاتها طالما بقيت على حالها.

ثالثًا: التحيز في التحليل السياسي (التحيز المشتق): المجالات والمستويات

من نافلة القول أن نؤكد أن نسبة هذا التحيز المشتق في التحليل السياسي إلى التحيزات الأصلية النابعة من تبنِّي رؤية غربية للمفاهيم الحضارية الأساسية السابق الإشارة إليها أمر يسير.

ومن الواجب التنبّه إلى أن عناصر التحليل السياسي المختلفة[٣٤]،

---

(٣٢) في مقولة نهاية التاريخ يمكن مطالعة: Francis Fukuyama, «The End of History», *The National Interest*, 16, (Summer, 1989), pp. 3-18.

(٣٣) وفي سياق مقولة الاستعمار والقابلية له يمكن النظر في: مالك بن نبي، **في مهب المعركة**، القاهرة: مكتبة المتنبي، بيروت: دار الفكر، ط ٢، ١٩٧٠، ص ١٠٤ ـ ١٠٥، **لنفس المؤلف**، شروط النهضة، ترجمة: عمر كامل مسقاوي، د. عبد الصبور شاهين، القاهرة، بيروت: دار الفكر، ١٩٦٩، ص ٢١٩ ـ ٢٣٣.

(٣٤) في مفهوم التحليل السياسي وعناصره يمكن مراجعة تلك الدراسة القيِّمة التي اختصت هذا المفهوم بالدراسة والسابق الإشارة إليها: د. حامد ربيع، **التحليل السياسي**، مرجع سابق، مواضع متفرقة، ويحسن مطالعة هذه الدراسة بأكملها.

سواء تعلقت بمفاهيمه الأساسية والفرعية، أو بأدواته البحثية والمنهجية، أو بمادة معلوماته، أو العمليات المنهجية الأساسية المتتابعة، موضع لتحيزات كثيرة ومتعددة، ومتشابكة أشد التشابك. ذلك أن الحديث والتساؤل: أين بالضبط يكون التحيز في التحليل السياسي؟ وكأنه يختص بجانب منه دون آخر، فحقيقة الأمر لا يمكن الإجابة عن ذلك التساؤل إلا في ضوء انتشار عناصر التحيز بمختلف أشكاله ووسائله في كل هذه العمليات المرتبطة بذلك التحليل، وصحيح أنه توجد مستويات أقل من الأُخرى في ارتباطها بالتحيزات المختلفة أو بقابلياتها لها، وصحيح أن درَجَاتِها تتفاوت، إلا أن ذلك لا ينفي بأي حال من الأحوال أن التحيز يَسري في كل تلك العمليات جميعًا وربما يتمكن منها.

فالرصد أو الوصف ليس كما يُدعى أيُّهما عملية مستقلة أو منفصلة عن بقية العمليات المِنهجية، وإن ادعاء البعض بأن موضوعيته تعني قيامَه بالرصد، وأن موضع اهتمامه ليس إلا بالوصف، وأن ممارسته البحثية لا تتعلق برأي أو تقويم، وكأن عملية الرصد وكذا الوصف خاليتان من أي تحيّز يذكر، والأمر على غير ذلك، ذلك أن هذا الرأي يهمل حقيقةَ ما قبل القيام بالرصد والوصف إشارة إلى منهاجهما، والمفاهيم الأساسية التي يتم من خلالها القيام بهذا أو ذاك، فضلاً عن الانتقائية من دون معايير منهجية واضحة صارمة من جانب الباحث لمناطق الرصد ومجالات الوصف، وكذا مفرداتهما، ناهيك عن تلوين ذلك باللغة والألفاظ وغير ذلك من أمور، هي في قلب عملية التحيز، وهي جميعًا ليست بمنأى عنه كما يدَّعي البعض.

أما التحليل فإنه أيضًا يشير بمستوى أو آخر إلى درجة ما من التحيزات تتعلق بالأُطر التحليلية المستخدمة واختيارها، والفروض البحثية وبنائها، والتي تكون موضع الاختبار والتحليل، وطرق صياغتها، وكذلك نسق التحليل ومستوياته المختلفة وأشكاله سواء كانت كيفية أم كمية وعناصر بينهما وكذا عناصر الافتراق. بل إن تحديد المشكلة البحثية واختيار الموضوع وعنوانه لهما مدخل في عملية التحليل، وقد يُسهِمان في صناعة تحيزات خاصة بها في هذا المقام، يُعني بذلك أن المتحيز كما سبق

القول لا يرتبط بمرحلة أو أُخرى من البحث أو التحليل السياسي، ولكنه يرتبط بكل المراحل البحثية والعمليات المنهجية[٣٥].

أما التفسير، ومن خلال استخدامه للنماذج والمقولات والمفاهيم والمناهج والأدوات وكل ما يساعد على القيام به، فإنَّه عملية غير مُنْبَتّة الصلة بقابلياتها للتحيز وذلك من خلال الاختيار التحكمي لأُطر التفسير، وكذا أُطر المرجِع، ونظم التفسير وصياغته، وكذلك غالبًا ما يشير ذلك بدوره إلى تحيزات في صلب تلك النماذج المستخدَمة ذاتها، أو في المقولات المفسِّرة أو المفاهيم المتبنَّاة أو المناهج التي رُشِّحت لمعالجة الموضوع، كل ذلك يرتبط من خلال الممارسة البحثية بتحيزات خاصة ببناء المفاهيم، وطرائق ذلك، والمناهج، ومدى لِياقتها، والأدوات البحثية، ومدى مناسبتها وملاءمتها. والآن لا يقف عند حد التفسير بل يمتد إلى عناصر التقويم حدوده ومعاييره، وكذا وحدات التحليل المستخدمة التي تقتصر على الوحدات المادية دون غيرها، وكذلك المعلومات التي تعد مدخلاً من مداخل التحيز سواء في التعامل معها، أو الانتقاء منها، أو بصعوبة الحصول عليها رغم أهميتها، أو بالتساهل في التعامل معها دون القيام بعملية نقدية أي ضرورة القيام بما يسمى فقه المعلومات[٣٦]، وإمكانية الاعتماد عليها. فلا شك أن مناخ المعلومة ووسطها يؤثر بشكل كبير في تأسيس قابليات التحيز، وإذا افترضنا أن معظم إشكالات التحليل السياسي تتعلق بالسلطة كما هو مُتعارف عليه، فإنه التحكم بالمعلومة من صاحب المصلحة (السلطة السياسية) قد يمارس بصددها أقصى درجات التحيز تارة بحبسها تمامًا أو تضخيمها... إلخ.

---

(٣٥) انظر في تلك العمليات المنهجية وتتابعها: المرجع السابق، ص ٢ ـ ١٠، ص ٣١ ـ ٣٣ ومواضع أُخرى.

(٣٦) وفيما يمكن تسميته بفقه المعلومات يمكن مراجعة: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر**: رؤية إسلامية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٩.

علاقة التحيز الأصيل (المفاهيم الحضارية الأساسية) بالتحيز المشتق في التحليل السياسي

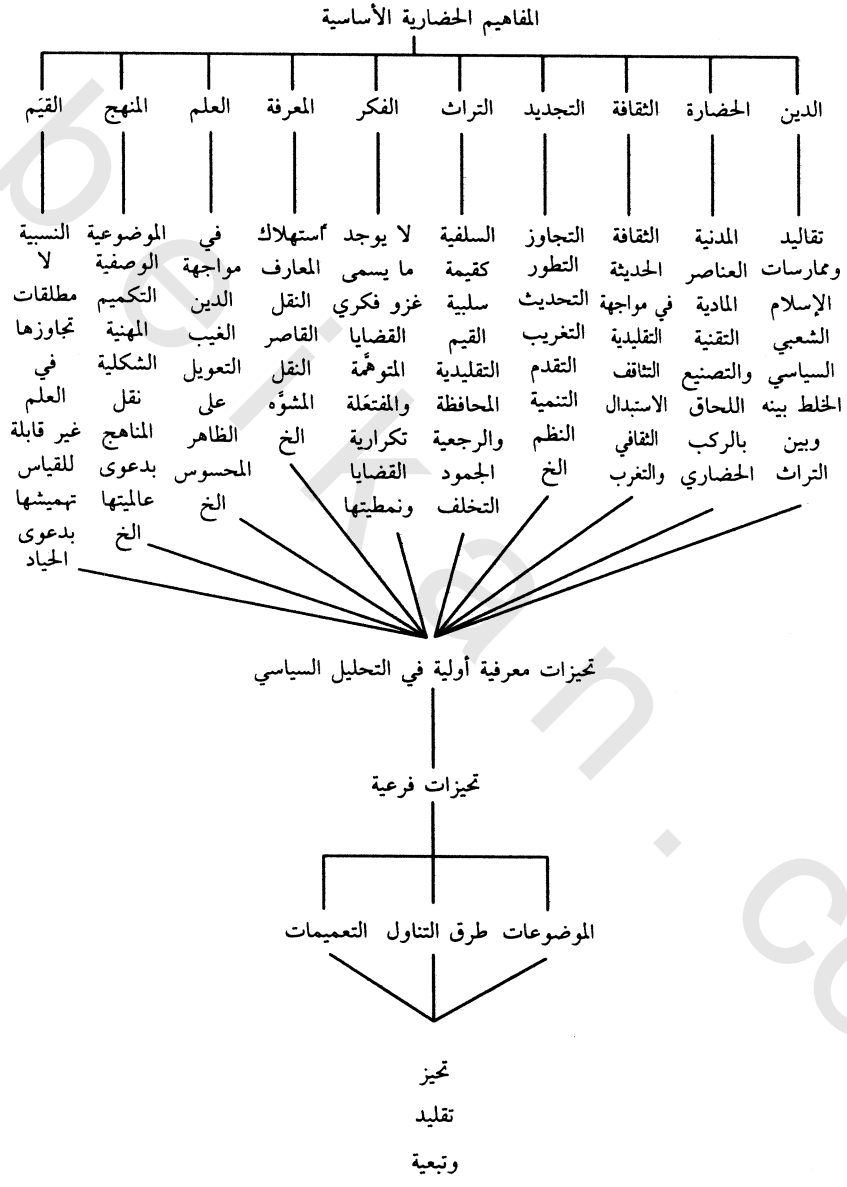

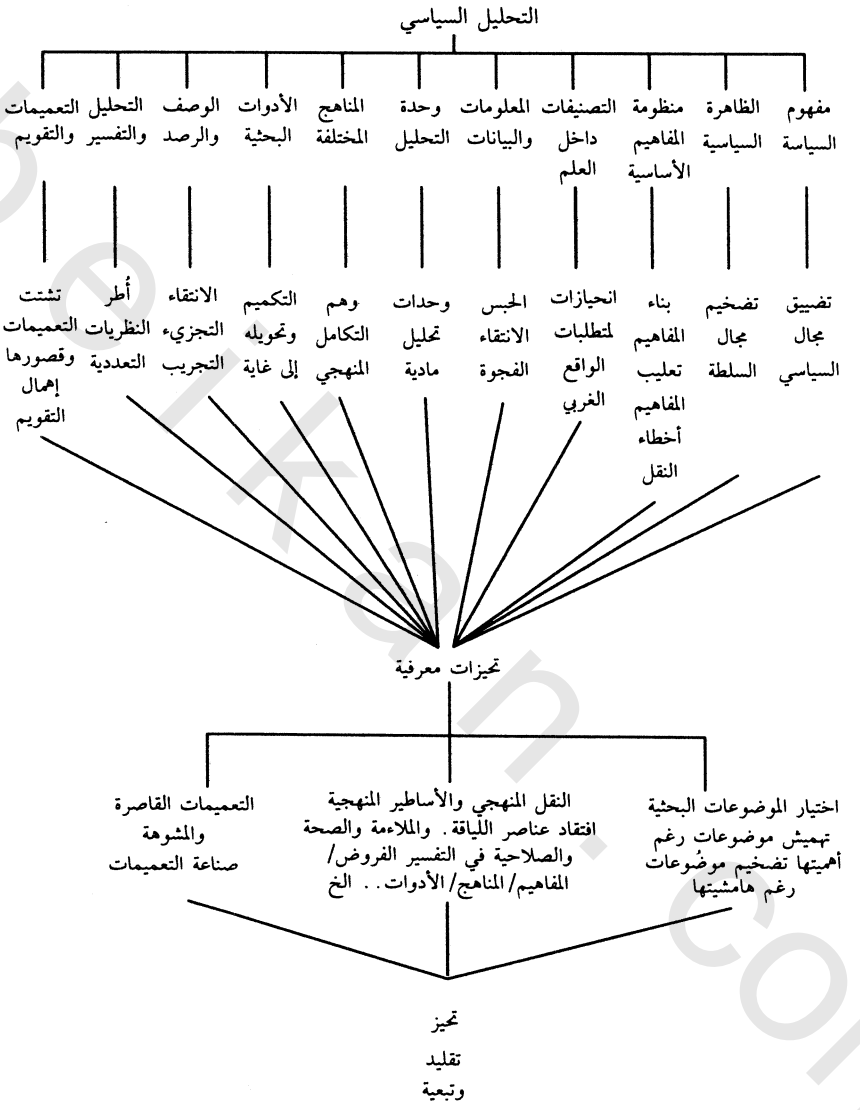
التحليل السياسي
مفهوم السياسة
الظاهرة السياسية
منظومة المفاهيم الأساسية
التصنيفات داخل العلم
المعلومات والبيانات
وحدة التحليل
المناهج المختلفة
الأدوات البحثية
الوصف والرصد
التحليل والتفسير
التعميمات والتقويم
تضييق مجال السياسي
تضخيم مجال السلطة
بناء المفاهيم تعليب المفاهيم أخطاء النقل
انحيازات لمتطلبات الواقع الغربي
الحبس الانتقاء الفجوة
وحدات تحليل مادية
وهم التكامل المنهجي
التكميم وتحويله إلى غاية
الانتقاء التجزيء التجريب
أطر النظريات التعددية
تشتت التعميمات وقصورها إهمال التقويم
تحيزات معرفية
اختيار الموضوعات البحثية تهميش موضوعات رغم أهميتها تضخيم موضوعات رغم هامشيتها
النقل المنهجي والأساطير المنهجية افتقاد عناصر اللياقة . والملاءمة والصحة والصلاحية في التفسير الفروض/ المفاهيم/ المناهج/ الأدوات . . الخ
التعميمات القاصرة والمشوهة صناعة التعميمات
تحيز
تقليد
وتبعية

التحيز في التحليل السياسي ـ وفق ما أسميناه بالأساطير المنهجية التي ترسخت ـ والذي يشمل وينتشر في كل هذه المستويات البحثية المرتبطة به والعمليات المنهجية، هو تحيز مشتق، ويعبر ضمن عناصر المفاهيم الحضارية الأساسية عن رؤية معينة لهذا التحليل تتسم بتبني هذه المفاهيم وفق عناصر الرؤية الغربية التي تشيع بحكم وسائط هذه المفاهيم، ومعانيها في جَنَبات التحليل السياسي تارة بشكل مقصود، وتارة أُخرى عن غير قصد.

رابعًا: العلم بين نموذجين: نموذج الالتزام، ونموذج التحيز

من هذه المتابعة يبدو لنا ضرورة تحرير مفهوم «الالتزام» وكذا «مفهوم الهَوِية» مما قد يختلط به من مسميات مثل التحيز أو التعصب، خاصة أن الهجوم على المفهومين الأخيرين قد اتخِذ مدخلاً لفك الارتباط بالالتزام والهوية.

نحن أمام نموذجين الأول يتعلق بالتحيز بأوسع معانيه ومستوياته بخريطته الكلية وتضاريسه الأساسية، ونموذج الالتزام الذي هو مواجهة حقيقية للتحيز بشقيه الأساسيين: التحيز ضد الذات والتحيز مع الذات، أما الالتزام فهو وعي بالذات وعودة إليها[٣٧]، والوعي بالذات مدخلاً للتعامل مع الآخر بكل تنوعاته، ودون اختزال لا يعي حقائق الشمول، ودون تبسيط لا يعي حقائق التفاعل والتداخل. وهذا النموذج يواجه جوهر الأسطورة المؤدي إلى التحيز ضد الذات أو معها، ودون أن يعني ذلك الحياد البارد، فالالتزام نصرة للحق «أنصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا»، وهو العدل رغم الشَّنئان[٣٨]، وهو عدل رغم الصلة والقربى، وهو عدم

---

(٣٧) انظر في الوعي بالذات والعودة إليها: محمد المبارك، **«نحو وعي إسلامي جديد»**. بحث غير منشور ألقي في قاعة المحاضرات بالأزهر، د. ٣، ص ٩ وما بعدها، وكذلك علي شريعتي، مرجع سابق، مواضع متفرقة، حيث توفر هذا الكتاب الأخير على دراسة قضية العودة إلى الذات بمعظم جوانبها ومستوياتها.

(٣٨) ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: ٨).

الخلط بين قولة الحق حينما تتلبَّس بالباطل مقصِدًا وغرضًا، والالتزام هو الدوران مع الحق أينما دار، ولا يجعل الرجال مدخلاً للحقيقة، ولكن يجعل الحق مدخلاً لمعرفة الرجال، وهو ـ أي الالتزام ـ يشجع لحقيقة الاجتهاد وبشروطه ومُكناته، لا هجومًا بلا مُكنة، لا تجرُّؤ بلا شروط[٣٩].

وما عرفنا نموذجًا يؤكد على أن المخطئ مأجور مثل نموذج الالتزام، تحْفيزًا على القيام بالاجتهاد، إنه النموذج الذي يتفهَّم أن العلم لا يخلو من قيَم ولا ينبغي له ذلك فللعلم خلُق، وللعلماء آداب[٤٠]، هذا النموذج لا يتفهَّم مقولة الأمانة العلمية إلا باعتبارها فرعًا على أمانة كلِّية كصفة تربوية شامِلة تعُد مهمة الاستخلاف ذاتها جوهرًا لحمل الأمانة والالتزام وحمَلَها الإنسان اختيارًا ومسؤولية، رغم كل قابلياته للتحيز بالظلم حينًا وهو قادر على العدل، وبالجهل تارة وهو قادر على العلم[٤١]. كما أن نموذج الالتزام لا يتفهم مقولة الصدق العلمي إلا باعتبارها مشتقة من قيمة صِدق تولد من رحِم العدل.

والكلمة مطلق الكلمة خطابًا أو كتابًا يجب عليها وعلى صاحبها أن يسعى لتمامها، وتمامها لا يعني صدق الثبوت والإسناد والوصف

---

(٣٩) في الاجتهاد، شروطه ومكناته وأهلياته انظر: سيف الدين عبد الفتاح، **التجديد السياسي والخبرة الإسلامية**، مرجع سابق، ص ٢٦١ وما بعدها.

(٤٠) وفي آداب العلماء وأخلاق العلم يمكن ملاحظة مجموعة من الكتابات تتساند في تأسيس هذه الفكرة وعقائدها منها على سبيل المثال لا الحصر: يوسف بن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله**، القاهرة: دار الأرقم، ١٩٧٨، جـ ١، ص ١٠٧، جـ ٢، ص ٤ وما بعدها، الخطيب البغدادي، **كتاب الفقيه والمتفقِّه**، تصحيح وتعليق: الشيخ إسماعيل الأنصاري، د.م.ن.، مكتبة أنَس بن مالك، ١٤٠٠ هـ، جـ ٢، ص ١٠٠ وما بعدها، محمد بن علي الشوكاني، **طلب العلم وطبقات المتعلمين** «أدب الطلب ومنتهى الأرَب» دار الأرقم، د.م.ن.، د.ت.، مواضع متفرقة.

(٤١) تأسيسًا على الآية القرآنية ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (الأحزاب: ٧٢).

فحسب؛ بل يجب أن تكون كذلك عادلة ظَرفًا وتوقيتًا[٤٢]، فلنتأمل ذلك في ضوء أفكار الصحة والصلاحية[٤٣]، وجغرافية الكلمة[٤٤]، والنمط المجتمعي وتأثيره على قضايا المنهج[٤٥].

هل يمكن القول بعد ذلك أن العلم يخلو من «القيَم»، إنها ـ أي القيَم ـ قَبلَ وأثناء الممارسة البحثية وبعدها، هي في جوهره وباطنه ومظهره، إنَّه نموذج يعبر عن «القراءة الملتزمة»[٤٦]، و«الكلمة المسؤولة» ولا ترى في الالتزام عيبًا أو تحيزًا أو الهوية نقيصة أو تعصبًا. إنه النموذج الذي يحدد الفارق بين الهوية والهوى، والاستقامة والتعصب، والعدل والمَيل، والأمانة والكذب وتوابعه (تلْبيسًا وتشْويهًا)[٤٧]، غاية هذا النموذج ببادي الرأي والسطحية أنه حركة وعي بكل مستوياته في مواجهة الغفلة وذَراريها، وضبط في مواجهة الفرْط، ووضوح وتحديد في مواجهة ادِّعاء بالوضوح وباطنه الغموض والهُلامية، وتنظيم في مواجهة فوضى، وكلِّية

---

(٤٢) إشارة إلى الآية القرآنية ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ (الأنعام: ١١٥).

(٤٣) فكرة الصحة والصلاحية تعني بحقيقة الملائمة، فإن صحة مفهوم ما أو منهج لظاهرَة لا يعني، دائمًا وأبدًا صلاحية المفهوم أو المنهج لدراسة ظاهرة أُخرى، وهي تشير إلى قضايا اللياقة والملائمة والتكافؤ، كما تشير جُملة إلى ضرورات التسلح بالوعي المنهجي.

(٤٤) في مفهوم «جغرافية الكلمات» الذي يُعد واحدًا من أهم المفاهيم والتركيبات التي صكَّها المفكر الإيراني علي شريعتي، مرجع سابق، ص ٢٦٤ ـ ٣١٥، وهو مفهوم غاية في الأهمية لو تدبرنا حقائقه المعرفية ودلالاته المنهجية الضَّافِية الصافية.

(٤٥) وفي فكرة النمط المجتمعي يمكن مراجعة منير شفيق، **الإسلام في معركة الحضارة**، بيروت؛ دار الكلمة للنشر، ط ٢، ١٩٨٣، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٤٦) في أصول القراءة الملتزمة استقاءًا من الآية القرآنية ﴿**اقرأ باسم ربك**﴾ (العلق: ١) انظر: جودت سعيد، **إقرأ وربك الأكرم** (أبحاث في سنن تغيير النفس والمجتمع، الناشر: المؤلف، ١٩٨٨، وهو كتاب قيم ومطالعته مفيدة في هذا المقام.

(٤٧) كما في رؤية الكلمة ومسؤوليتها، خطرها وأهميتها: محمد عبد الرحمن عوض، **فقه الكلمة ومسؤوليتها**، في القرآن والسنة، القاهرة: دار الأنصار/ ١٣٣٩هـ، ص ٤ ـ ٣٦.

في قُبالة تَجزيء وتفتيت وتشْطير، وشمول يرفض الانتقائية والاجتزاء بالهوى، يغوص في الجوهر متقصيًا العوامل، لا يقف عند الأعراض أو المظاهر فحسب، شعار هذا النموذج الإعلان عما التزم به؛ لأنه يعتقد أنه ليس لديه ما يَخجل أن يبديه، وهو بذلك يواجه نموذج التحيز الذي يحاول جاهدًا إخفاء مسلَّماته، وغاية أمر هذا النموذج التمييز بين نموذجين للعالَمية، عالَمية الاستِخلاف[٤٨]، التي تجعل من الاختلاف سنَّة، والتعدد قاعدة، والتعارف حقيقة يجب أن تؤسَّس، والحوار منهجًا، للخصوصية والتمايُز نصيب، أما النموذج الآخر الذي يتخذ شكل عالَمية الاستئثار والهيمنة والإلحاق والتبعية مهما تسمى ذلك بالكونية الإنسانية، أو الاعتماد المتبادل، أو ما شاكل ذلك من زخرف القول[٤٩]، يكشف زخرفه الواقع المُعاش، والحركة التي تناقض ذلك، كما يعي الحدود لما هو ثابت وما هو متغير، وطبيعة العلاقة بينهما، لا يجعل من الثبات جمودًا أو تجميدًا؛ ولكنه حدٌّ والتزام، كما يجعل التغير حاكمًا بحيث يكون خاليًا من أي ضبط أو حد، ويجعل من الرؤية النقدية أهم عناصره في مواجهة التلقي والتقليد والنقل، وهو يبحث في سيرة الأفكار وجغرافية الكلمات، ويعي صحتَها وصلاحيتَها لا التقاطها كحاطِب ليل، كما يجعل من المنهج وسيلة يبحث في لياقته وملاءمته وفاعليته، ويجعل قاعدة كل ذلك وعيًا ومنهجًا وبصيرة بحثية لا تَغييبًا أو تزييفًا... ليس كل ذلك سوى بعض صفات نموذج الالتزام في مواجهته نموذج التحيز.

---

(٤٨) انظر في مفهوم الاستخلاف وحقائق عالمية الاستخلاف بما يؤثر على مجمل الحياة والحضارة بما فيها الجانب المعرفي والثقافي والفكري وما يرتبط بها جميعًا من المجال البحثي والأكاديمي: محمد باقر الصدر، **خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء**، بيروت: دار التعارف للمطبوعات ١٩٧٩م ـ ١٣٣٩هـ، ص ١٣ ـ ١٤.

د. فاروق أحمد دسوقي، **استخلاف الإنسان في الأرض**، الإسكندرية: دار الدعوة، د.ت، ص ١٢ وما بعدها، البهي الخولي، آدم عليه السلام **(فلسفة تقويم الإنسان وخلافته)**، القاهرة: مطبعة وهبة، ١٩٧٤، ص ١٢١ وما بعدها.

(٤٩) انظر في «زخرف القول» وعلاقته بالمفاهيم: سيف الدين عبد الفتاح، **التجديد السياسي والخبرة الإسلامية**، مرجع سابق، ص ٢٥٠ وما بعدها.

وإذا اعتبرنا أن السياسة هي «المُعاش» و «عمارة حضارية» فهي «تدبير الأمر» بما يُصلحه[٥٠]، فهي حركة تدبير للأمر مطلَق الأمر، بقصد الصلاح والإصلاح، فإن التحيز فيها أو في التحليل المرتبط بها ليس إلا تركًا للأمر مطلَق أمر فُرُطًا بلا تدبير وغايته الفساد أو ما هو في حُكمِه سواء أكان هذا الفساد مبعثه التحيز ضد الذات أو معها، فإنهما يتحدان مُحصَّلة ومآلاً.

خامسًا: أزمة الخليج بين نموذجين: الالتزام والتحيز (منظور تطبيقي)

تعتبر أزمة الخليج الثانية أزمة حضارية بالمعنى الواسع[٥١]، التي تركت آثارها البحثية والأكاديمية، وقد أبرزت بحق عناصر تحيزات خطيرة في الغاية، واختلطت التحيزات فيها على أرض الواقع بالتحليلات السياسية على تدرج مستوياتها وأنواعها، حتى تلك التحليلات الإعلامية والصحفية، ومرورًا بالبحوث الأكاديمية والدراسات الموصوفة بالعلمية، واتخذت هذه التحليلات مستويات متنوعة من التحيزات في أشكالها وتوجُّهاتها، حتى إنها تشير وبأقصى حد إلى «نموذج التحيز» بكل عناصره المختلفة[٥٢].

---

(٥٠) في مفهوم السياسة كما تعرفه الرؤية الإسلامية: سيف الدين عبد الفتاح، **«بناء علم سياسة إسلامي»**، سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨، ص ١١ ـ ١٣ ومن الجدير بالذكر أن هذا الموضوع قُيِ حاجة إلى متابعة بحثية وإفراد بحثي خاص به، وقد قام الباحث بدراسة أُولوية حول مفهوم السياسةَ في الرؤية الإسلامية، بحث غير منشور، ١٩٨٥.

(٥١) انظر في رؤية أزمة الخليج كتعبير عن أزمة حضارية ممتدة ومتشابكة: د. المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى **(مستقبل الماضي وماضي المستقبل)**، الدار البيضاء: عيون، المغرب، الجزائر: الشهاب، ط ٢، ١٩٩١، سيف الدين عبد الفتاح، **عقلية الوهن دراسة لأزمة الخليج**: رؤية نقدية للواقع العربي في ضوء النظام العالمي الجديد، القاهرة: دار القارئ العربي، ١٩٩١.

(٥٢) وفي أزمة الخليج كنموذج للتحيز بعناصره المختلفة، انظر في هذا المرجع السابق، ص ١٥٥ ـ ١٥٧.

أزمة الخليج أفرزت مجموعة من التحيزات في كل العوالم (عالَم الأفكار والأشياء والأشخاص والأحداث. . . وبكل توابعها المختلفة)[٥٣].

العلم بين نموذجين: الالتزام ـ التحيز

الالتزام	التحيز
الهوية	الهوى
الاستقامة	التعصب
العدل	الميل
الأمانة	التلبيس ـ الكذب ـ التشويه
التحقيق ـ بذل غاية الوسع	التساهل
التبيُّن	السطحية
الوعي	الغفلة
الضبط	الفوضى
الوضوح	الغموض رغم ادعاء الوضوح
التحديد	الهلامية رغم ادعاء التحديد
التنظيم	الفوضى
الكلية	التجزيء
الشمول	الانتقاء
العوامل (الجوهر)	الأعراض ـ (الظاهر)
الإعلان عن الالتزام	الاستِخفاء
العالمية/ الخصوصية	عالمية الهيمنة
الثابت/ المتغير	التغيير
الرؤية النقدية	التلقي والتقليد
سيرة الأفكار	تقليد الأفكار وتبنيها
أخلاق العلم	علم خالٍ من القيَم
الوعي المنهجي	التزييف ـ التغييب
اللياقة المنهجية	النقل المنهجي

(٥٣) من الجدير بالتنويه أن تحيزات أزمة الخليج في العوالم الأربعة الكبرى وتوابعها (عالم الأفكار، وعالم الأشياء، والأشخاص، والأحداث) وغيرها تحتاج إلى دراسة مستقلة نظُنها مهمة، اختلطت وتفاعلت فيها هذه العوالم والرؤية إليها كما لم تُخلط من قبل.

نموذجان للعالمية

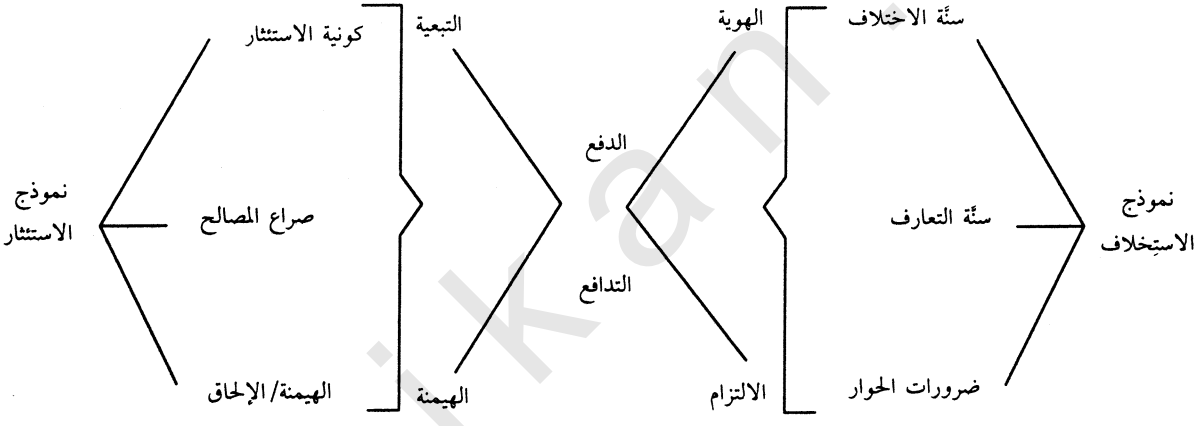

obeikan.com

الحوار بين العُزلة والهيمنة

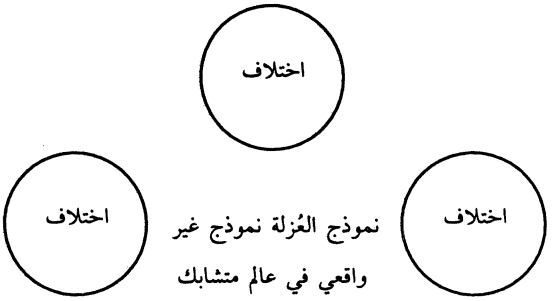

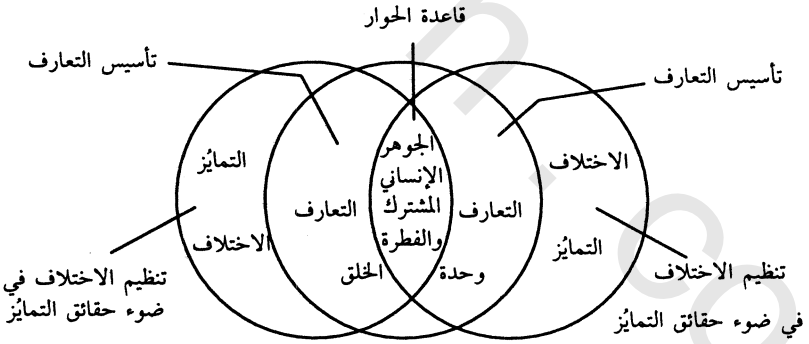

نموذج ضرورات الحوار

كما أنه نموذج للتحيُّزات المعرفية الأصيلة، وتلك المشتقة في مجال التحليل السياسي خاصة، تشمل كافة المجالات بدءًا من الوصف والرصد وانتهاءًا إلى التعميمات والتقويمات، ومرورًا بعمليات التحليل والتصنيف والتفسير بما تشير إليه من مناهج وأدوات ومفاهيم مستَخدمة، أزمة الخليج تشكل نموذجًا متكاملاً أو شبه متكامل «لنموذج التحيز»(٥٤).

التحيز في أصوله أتى من المقولة التي حملت تركيبًا معينًا واتخذت مسمًّى «نظام عالمي جديد»(٥٥)، لتعبر عن نَسق هائل من الأفكار تعبِّر به حضارة الغرب ممثَّلة في قيادتها الأمريكية عن عناصر متعددة، برزت عن تحيزات تابعة لعالَم الأفكار شملت العوالم الأُخرى.

النظام العالمي الجديد: مفهوم معرفي

المعرفة مكونٌ مركَّب لا يمكننا اختزاله في ناحية أو عزله في زاوية معينة، ولكنها ضمن المفاهيم الأساسية المكوِّنة للنظرة الحضارية، أو ما يمكن تسميته «برؤية العالم»(٥٦).

ورؤية العالم ليست مجرد كلمات تُلقي أو ألفاظ تُردد، بل هي «منهج حياة» يشتمل على أسس معرفية وحقائق إدراكية وقيَم سابقة للعقل والحركة، إنها قاعدة للحكم على كل العوالم في تشابكها، فكرة النظام العالمي الجديد توضح وتشير إلى مجموعة من المفاهيم المعرفية الأساسية التي لم تعد تبنى كمفاهيم مجردة تقع في دائرة التنظير، إنها مفاهيم تُصنع على

---

(٥٤) أزمة الخليج في علاقتها بالتحيزات الأصلية، وبالتبعية بالتحيزات المشتقة تتضح في تكوينات ما أُسس بعنوان النظام الدولي الموصوف «بالجديد»، والرؤية الكونية... وغيرها من مفاهيم.

(٥٥) في مفهوم النظام العالمي «الجديد»، انظر: سيف الدين، **عقلية الوهن**...، ص ٦٦ ـ ٨١، مرجع سابق

(٥٦) انظر ما يمكن تسميته «برؤى العالم»، ونظنه بحث جدير بالاهتمام، انظر العدد الخاص بهذه الفكرة، إشراف د. أحمد أبو زيد، انظر على وجه الخصوص: د. أحمد أبو زيد (إشراف)، **المجلة الاجتماعية القومية** (عدد خاص عن: رؤى العالم)، المجلد ٢٧، العدد ١، يناير ١٩٩٠، المقدمة ص ١ ـ ٧.

الأرض وتُولد في الواقع ولادات قسْرية وقَيصَرية، يُختار لمواليدها «الاسم» و«المسمَّى» بل يُحدَّدُ لها السلوك المطلوب وربما المسموح في إطار عملية صناعة كبيرة «صناعة الكلمات» إنشاءًا وترويجًا، غصبًا واحتكارًا، تأويلاً وتفسيرًا، محصَّلةً ونتائج(٥٧).

وإذا أشرنا إلى التحيز في هذا المقام فإنه سِمة لهؤلاء المثقفين الذين يدافعون عن النظام الدولي الجديد وعن التدخل الأمريكي وقد بهرتهم وهزَّتهم الحضارة الغربية تمامًا فتبنَّوا قيَمَها وصورها الإدراكية وخرائطها المعرفية؛ بحيث أصبحوا لا يرون سوى ما يُسمح لهم برؤيته، ولا يردّدون سوى الشعارات التي يصوغها الغرب ثم يطرحها لهم، وهزيمة هؤلاء كاملة إلى درجة أنهم لا يتخيلون إمكانية تحدي النظام المغلَق الذي تحاول أن تفرضه هذه الحضارة على كل العالم، وهو نظام يصدُر عن إيمان أعمق بقيمة التكنولوجْيا، خاصة العسكرية ومقدرتها على الهيمنة الكاملة وعدم اكتراثٍ بعالَم القيَم، فهي ترى أن الإنسان كيان مادي محْض منتِج مستهلِك للسلع، وأنه يجب أن يطوِّع البشر حتى يدخلوا القفص الحديدي(٥٨).

في هذا السياق يمكن تفهُّم الدعوة إلى عالَمية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص عالَمية علم السياسة، التي تعبر عن

---

(٥٧) انظر صناعة الكلمات واغتصابها وتأويلها: سيف الدين عبد الفتاح/ «**حرب الكلمات في أحداث الخليج (أزمة الإعلام وإعلام الأزمة)**»، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز البحوث والدراسات السياسية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية الذي ينظمه المركز، ١٤ ـ ١٦ ديسمبر ١٩٩١، ص ٣٥ ـ ٣٦. انظر أيضًا: نعوم تشومسكي، **الإرهاب الدولي**: الأسطورة والواقع، ترجمة: لبنى صبري، تقديم: مصطفى الحسيني، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠، **المقدمة** ص ٥ ـ ١١، ص ١٣ ـ ١٩.

(٥٨) انظر مقال د. عبد الوهاب المسيري وآخرين، ونهاية للتاريخ، **الشعب** ١٢ ـ ٢ ـ ١٩٩١. وانظر أيضًا مفهوم «الأمر كله» الذي له تاريخ أقدم من ذلك الإعلان عن النظام العالمي الجديد، ميشيل كورنيمان وموبس رونيه، **إيديولوجيات الإقليم**: ضمن: فرانسوا شاتليه (إشراف)، إيديولوجيا الغزْو، ترجمة: جوزِف عبد الله، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٤، ص ٤٤ ـ ٤٥، ص ٥ ـ ٣٥.

رحِم يلد التحيزات بمعيار العلم والمنهج والموضوعية[٥٩].

أزمة الخليج والتحيز في التحليل السياسي

أزمة الخليج في حد ذاتها وبتشابك كافة مستوياتها الدولية الإقليمية والعربية وحتى النظم السياسية الداخلية، وحركة الشعوب العربية ورؤى النخَب المثقفة والحياة الأكاديمية والثقافية والفكرية[٦٠]، وموضع الدِّين في حياتنا الحضارية[٦١]، وغير ذلك كثير بما يستغرق مجمل حياتنا التي نعيشها، أزمة الخليج بشمولها كافة المستويات والعناصر تشكل حالة دراسية نموذجية لبحث ما يمكن تسميته «بالتحيز في التحليل السياسي» سواء ارتبط ذلك بمجموعة المفاهيم المستخدَمة أو التعميمات المتنوعة، أو مداخل تقويم الحدَث وكيفية الخروج من الأزمة[٦٢].

أزمة الخليج في جوهرها تعبر عن جملة تحيزات خطيرة في سياق التعامل مع الغرب، وتشكل حال التضارب في المواقف حِيالها، والتنازع في رُؤى الحالة الواقعية النموذجية المرغوبة من جانب الخصم.

---

(٥٩) وفي دعوى عالمية علم السياسة وجانب التحيز فيها يمكن رؤية نماذج من تلك البحوث التي قدمت إلى مؤتمر الجمعية الدولية للعلوم السياسية في عام ١٩٨٨ والذي اهتم بقضية «نحو عِلم سياسة عالَم»:

A. Belden Fields, «For a Global, but not a Totalistic, Political Science», (Washington: IPSA, 1988).

وانظر على وجه الخصوص في محاولة إبراز تلك العالَمية من منظور «سياسي»:

Ernst Woolrath, «Global Aspects of a Theory of Political Science, (Washington: IPSA, 1988).

(٦٠) وفي رؤية أزمة الخليج كأزمة متشابكة الجوانب متعددة المستويات انظر: سيف الدين عبد الفتاح، **عقلية الوهن**، مرجع سابق، ص ١٥٥.

(٦١) وفي علاقة أزمة الخليج بتوظيف الدين انظر: المرجع السابق، ص ١٩ ـ ٢٦ (المقدمة)، ص ٢٣ ـ ٢٥ (**المنهج الفقهي: الفتوى وأزمة الخليج**)، وانظر أيضًا: سيف الدين عبد الفتاح، **حرب الكلمات**...، مرجع سابق، ص ١٨ ـ ٢٢.

(٦٢) وفي سياق التحيزات في معالجة الأزمة وإشارات إلى ذلك في نطاق المفاهيم والتحليل والتفسير والتقويم والتعميم... إلخ. أي مجمل العمليات المنهاجية: سيف الدين عبد الفتاح، **عقلية الوهن**، ص ١٥٥ ـ ١٥٧.

أزمة الخليج ـ وبحكم تعدد مناهج التناول ـ أشارت بل وكشفت بما لا يدع مجالاً للشك عن جملة «الأساطير المنهجية» التي نتعامل معها كمسلّمات في تحليل ظواهرنا السياسية المتعددة، فقد أثارت حقيقة فكرة الموضوعية والغيوم التي تحيط بها عند الممارسة البحثية، وواقع التناول المهني للموضوعات الدراسية بالحرَفية الباردة التي (برغم «تفجُّر الظاهرة» بل واشتعالها، وتناثر شظاياها، حتى إنها لم تترك أحدًا إلا وطالته بشكل أو بآخر بمستوى أو بغيره)، جعلت الباحثين ـ في معظمهم ـ يتعاملون مع «حريق الخليج» بالعقل البارد «وبمهنية مفزعة» و «بحياد رهيب» لم يُسهم بأي حال في إطفاء هذا الحريق؛ بل تركَه يندلع؛ وينتقل من مكان إلى آخر، تلك العقلية بدعوى العِلْمية والموضوعية آثرت أن تكون كذلك، فغابت بتحليلاتها للأزمة ـ أو قل غُيِّبت ـ بشكل غير مسبوق لتعبِّر بذلك عن جُملة من التحيزات في تناول «عالم الأحداث» الذي تحركت في دائرته العوالم الأُخرى بما يعبر عن فُقدان «الوعي» وجوهر «الالتزام»[٦٣].

وبَدا هذا الموقف في التحليل السياسي موقفًا مرغوبًا يتماشى في حقيقة أمره مع «دعوى» عالَمية العلم والمنهج.

وبرز من يروجون «مفهوم المصلحة القومية» أو «المصلحة العليا» أو «الرشاد في صنع القرار»؛ ويعبرون بتبنيهم هذا عن جملة هائلة من التحيزات في التحليل السياسي يمكن تسميتها «بمتوَالية التحيز» في شكل مركب تتفاعل فيه المستويات المختلفة للتحيز.

فَبدَأوا بدعوى صلاحية «منهج المصلحة القومية» للتحليل رغم ما يشار إليه وبشكل واضح لا لُبس فيه أن المفهوم المركزي الذي يتأسس عليه هذا «المنهج» أو ذلك «المدخل» وهو «مفهوم المصلحة القومية» جوهر المنهج ولبه، هو مفهوم شديد الغموض يفتقر إلى التحديد.

وهنا تصير الدعوى الخاصة بصحة المنهج قائمة، أما من حيث الشق الخاص بصلاحيته لتفسير الواقع العربي السياسي فإن الأمر قد يختلف كثيرًا.

---

(٦٣) وفي رؤية التحيز في عالَم الأحداث وتناوله البارد باسم الموضوعية المهنية يمكن مطالعة تلك الإشارة في: المرجع السابق، ص ١٠.

إذ يحاول الباحث تقويم مختلف المواقف على تضارُبها وتنوُّعها فيُضفي عليها صكوك منهج المصلحة، دون ضبط أو تحديد لما يمكن أن يوصف من المواقف والسياسات بأنه مصلحة أو مصالح، ممارسًا بذلك تحيّزًا انتقائيًا حينًا باسم «المنهجية» وحينًا باسم «الموضوعية» مفسرًا لكل شيء ولكل موقف مهما تضاربت المواقف والسياسات والمصالح أو تناقضت ولو من فاعل سياسي واحد، وهي بلا تزيُّد رؤية انتقائية تحكمية لما يمكن أن يعد مصلحة وما لا يعد كذلك، وهو ما يضفي على غموض المفهوم غموضًا إضافيًا[٦٤].

مناهج أُخرى استُخدمت في دراسة أزمة الخليج والواقع العربي الذي عاصرها يمكن نقدُها من منظور تحيزها لا يتسع المقام للإشارة إليها[٦٥].

وفي عالم المفاهيم يأتي مفهوم «الشرعية الدولية»[٦٦]، الذي برز بمناسبة أزمة الخليج ليعبر عن عالَمية هيمنة واستئثار تحددها المصالح خلقت عناصر تحيز بالتعامل المزدوج أو بأكثر من وجه، فضلاً عن احتكار صاحب السلطة والقوة لتفسير المفهوم وتأويله وتحديد إجراءاته مجموعةً من التحيزات يطول المقام لو رغبنا في تعديدها إلا أنها تشير وبصورة واضحة إلى الرباط الوثيق بين التحيزات الأصلية الخاصة بالرؤية الحضارية والتحيزات المشتقة التي تخص تحليل أحداث أزمة الخليج الثانية كموضوع للتحليل السياسي. وسواء تعلقت التحيزات بخلل في علاقات السببية مما أدى إلى أخطاء منهجية في تشخيص الأزمة أو لم تتعلّق[٦٧]، فإن الرؤية

---

(٦٤) وفي منهج المصلحة القومية واستخدامه في دراسة أزمة الخليج انظر: المرجع السابق، ص ٣٠ ـ ٣٣، وانظر نقدًا لهذا المفهوم بوجه عام وكمسوِّغ وسنَد للسياسة الخارجية الأمريكية: نعوم تشومسكي، **حقوق الإنسان**...، ص ٣٩ وما بعدها.

(٦٥) وفي نقد المناهج الأُخرى انظر: سيف الدين، **عقلية الوهن**...، مرجع سابق، ص ٤٢ ـ ٥٣.

(٦٦) انظر في مفهوم الشرْعية الدولية وموضع الغموض والتلبيس بصدده: سيف الدين، **حرب الكلمات**، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٦٧) وفي علاقة السببية وتشخيص الأزمة انظر: سيف الدين، **عقلية الوهن**، مرجع سابق، ص ١٢٧ ـ ١٢٩.

المنهجية للقَضَايا التي عرضت بمناسبة أزمة الخليج (القضايا الحقيقية: كلمات حق يراد بها باطل)[٦٨] بالإضافة للتحيزات التي مورِست بصدد العوالم الأربعة (الأفكار والأشياء والأشخاص والأحداث) في التحليلات السياسية صحفية كانت أو أكاديمية في شكل حروب كلمات، كانت تشير إلى أزماتنا الفكرية والمعرفية[٦٩].

حول تأسيس علم التحيز لمعالجة تحيز العلم

ليس من المبالغة في شيء أن نؤكد ضرورة أن يكون هناك ما يمكن تسميته بـ «فقه التحيز» الذي يشكِّل النواة لتأسيس «علم التحيز».

«علم التحيز» من العلوم الضامة لكل التصنيفات العلمية سواء كانت في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية أو العلوم الطبيعية، هو علمٌ مِظلةٌ لا يرتبط بعلم بعينه، ومن ثَم فإنه ضِمن علوم تعالج النموذج المعرفي الغربي بتصنيفاته والذي أسهم بشكل كبير في ذَرِّية المعرفة وجزئية الاهتمام وما أُسمي بالتخصص الدقيق[٧٠]، إلا أنه في سبيل ذلك قام ـ وعلى أساس من معايير واهية ـ بتشطير المعرفة حيث لا يجب ذلك، وتفسيخ

---

(٦٨) وفي القضايا الحقيقية التي أثيرت بمناسبة الأزمة والتي يراد بها باطل انظر: المرجع السابق، ص ١٢٥ ـ ١٢٧.

(٦٩) وفي حروب الكلمات التي مثلت قمة الأزمة الفكرية والمعرفية انظر: سيف الدين، **حرب الكلمات في أحداث الخليج**، والبحث في مجمله يعالج أزمة الإعلام وإعلام الأزمة، وحقائق الاتصال مفهومًا وممارسة في الواقع العربي بمناسبة أزمة الخليج الثانية.

(٧٠) انظر في التخصصات الدقيقة وأثرها على رؤية العلم خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية إحدى المقالات التي تنتقد عناصر التكامل: محمد علال سيناسير، «وجهات نظر: ما هو تكامل الضوابط؟»، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، اليونسكو، العدد ٣٣، السنة ٩، أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٧٨، ص ٧، قارن رؤية مخالفة يراها الباحث أكثر دقة وتدقيقًا: جورج صدورف، «تكامل الضوابط في البحث: ماضيه وحاضره ومستقبله»، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، نفس العدد السابق، ص ١٢ ـ ٣٣ وفي إشارة إلى معنى «إعادة المعنى الإنساني للمعرفة» انظر تحديدًا، ص ٣٢.

العلوم ومناطِقِها قسرًا، وبلا أدنى سبب[٧١].

هذا النسق المعرفي الذي اتسم بالتخصيص من جانب، والانفجار المعرفي من جانب آخر، والتجاوز من جانب ثالث، تاهت فيه القضايا الكبرى مثل قضية التحيز، ولم يُفد مع تصاعد النقد للمناهج الغربية، وتطبيقاتها على الظواهر المختلفة، وتعديتها رغم اختلاف الأنماط المجتمَعية والحضارية، مقولات غائمة في محاولة منها لتغطية عمليات التحيز وصناعة العلم، مثل التكامل المنهجي لسد الثغرات، ولم يكن ذلك التكامل في حقيقته سوى تلفيق بين عناصر ربما لا تتفق، وكذا بعد تفتيت العلوم برزت مقولة العلوم البينية التي اختزلت ذلك في الجمع بين مجالين معرفيين واتخذت في ذلك أسلوب الجمع الميكانيكي باقتطاع موضوعات من هنا وموضوعات من هناك، وبرزت تلك الأفكار لتمثل نوعًا من التحيزات وتجديدها أكثر مما تعبر عن قيمة هذه الأفكار وإمكانية تطويرها.

فإن فكرة العلوم البينية تشير وبقدر كبير إلى ضرورة إعادة النظر في رسم خريطة التصنيف الغربي للعلوم[٧٢]، والتكامل المنهجي يؤكد على نقائص كثيرة في المناهج الغربية.

ولا شك أن فكرة التحيز، ومحاولة تأسيس علم على قاعدة منها: يجعل مفاهيم كهذه مداخل لإعادة تصنيف العلم، وضرورة إبداع ورَد الاعتبار للعلوم المظلة التي تغطي العلوم جميعًا.

---

(٧١) انظر في رؤية لمقابلة بين نموذجين معرفيين أحدهما يجمع ويوحد والآخر يفسخ ويفتت بما أسماه «التفسيخ» بما يوحي بالقيام بذلك قسرًا خلافًا لحقيقة العلوم وجوهر الظواهر موضع دراستها: كليم صدقي، **التوحيد والتفسيخ**...، ترجمة: ظفر الإسلام خان، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي/ ط ٢، ١٩٨٥.

(٧٢) انظر في التطور نحو العلوم البيئية والفروع الهجينة وتكامُل المعرفة، وبما يرتب ذلك من ضرورات وإعادة النظر في تصنيفات العلوم الشائعة خاصة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية: مالت دوجان، روبرت باره، «الفروع الهجينة في العلوم الاجتماعية»، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، اليونسكو، أغسطس ١٩٨٩، ص ٢٠١ ـ ٢١٩.

وواقع الأمر فإن ظاهرة التحيز في مجال العلم والبحث العلمي تعتبر فرعًا من ظاهرة التحيز الكلية بمختلف جوانبها، وهو أمر متكرر الوقوع سواء في البنية النظرية نفسها وصياغتها أو في تطبيقاتها، وهو ما يعني ضرورة التفكير في التحيز باعتباره ظاهرة سلبية تجعله على أقل تقدير في حده الأدنى، كما أنه من الضروري ابتداع وسائل منهجية وآليات بحثية للكشف المبكر عنه واستشْعاره عن بعد.

علم التحيز إذن هو واحد من أهم العلوم الذي يرد الاعتبار لمجموعة من العلوم أُهملت في البحث والتراكم فيها وضرورة ربطها بحياتنا العلمية والبحثية، رغم أنها ليست ضمن تخصص بعينه، إذ تعالج مسائل معرفية هي في غاية الدقة والأهمية أهمها تاريخ العلم ونظرية المعرفة وفلسفة العلم وكذلك علم اجتماع المعرفة. هذه العلوم ذاتُ تكامل بينها وتفاعل بين مجالاتها وموضوعاتها وارتباط بين قواعدها ومعاييرها، والواقع الأكاديمي. كل ذلك إنما يمثل عناصر مهمة وضرورية للرؤية النقدية التي يجب أن تسود ضمن موقف واع من الناحية المنهجية، يأخذ في اعتباره تاريخ الأفكار والمفاهيم، والفلسفة الكامنة خلفها، أو هي في بطونها، ونظرية المعرفة ضمن تكاملها مع النظريات الأُخرى مثل نظرية القيم والنظرة إلى الوجود والكون، وعلم اجتماع المعارف، والذي تتأكد فيه حقيقة أساسية مفادُها أن المعارف لا تولد أو تنمو إلا ضمن وسط اجتماعي متشابك. عملية صناعة الأفكار والعلم هي قضايا في غاية الأهمية ينبغي أن تكون ضمن اهتمامات علم التحيز.

إن هذا العلم عليه أن يراعي التحيزات الكلية العامة والأصلية، وتلك التحيزات الفرعية والجزئية والمشتقة والتي يغلب عليها خصوصية الظاهرة التي يعالجها علم بعينه.

أكثر من هذا فإن متابعة حال النقل عن العِلم الغربي عامة (المفاهيم ـ المناهج ـ أدوات البحث ـ التصنيفات. . .) هي من أهم الظواهر الجديرة بالفحص والتبيُّن من هذا العلم، والتي يجب عليه أن يضع لها ـ أي لعملية النقل ـ الضوابط المنهجية في كل مجال ومقام. فضلًا عن ذلك فإن البحث

في عملية النقل ذاتها وصْفًا ورصْدًا وتشريحًا، وسائلَ ووسائطَ، أهدافًا ومقاصد، تفرض البحث في نماذج النقل، وكيفيته، وأسبابه وأوانه، وما هو المهمَل منه، وما هو المؤكد عليه في النقل، ولماذا يُهمل ذلك بينما يراعى آخر. . .؟! قضايا في غاية الأهمية نظنها تقع في صميم علم التحيز.

كما أن هذا العلم يجب ألا تقف حدوده عند خطوة سلبية ـ على أهميتها وجلال قدرها ـ تُعني بالكشف عن التحيز الواقع في الدراسات؛ بل عليه أن يقدِّم خطوة إيجابية بنائية يؤسس فيها أو نماذج مانعة للتحيز أو جعله في حَدِّه الأدنى، وتكامل الخطوتين وتفاعلهما أمرٌ في غاية الأهمية، إذ يشكل ذلك جوهر ما يمكن تسميته بالوعي المنهجي، الذي يؤكد على جوهر وظائف المنهج في (الوضوح والضبط والتنظيم).

وفي نهاية هذا البحث تحسن الإشارة إلى أن البعض قد يتهم هذا البحث بالتحيز خاصة في تعميماته التي تتعامل سواء مع الغرب أو مع الذات باعتبارهما كُتلاً مُصمتة، لا تنوُّع فيها في الاتجاهات، وأن هذا يعبِّر عن خَلل أساسي فيه، وفي طريقة تناوله، وواقع الأمر أن ما درَجنا على ذكره في البحث من تعميمات ليس لها صفة الإطلاق غير القابل للتقيد، أو التعميم غير المقترن بتخصيص، وهذه التعميمات جميعًا يجب أن تُرى في سياق القاعدة التي تقرر أن الأمر بما غَلَب عليه بحيث أن الاستثناءات أو التيارات المختلفة والمتنوعة في الغرب أو في الذات لا تجب كون ما نتحدث عنه سمة غالبة، أو هو بمعيار الكم سواد أعظم، فلا بد أن نعي أن الغرب فيه من الاتجاهات المتعددة، ومن التنوعات الفكرية التي يمكن أن تُفيد وتشكِّل مداخل حِوار لا بأس بها[٧٣].

والفطرة الإنسانية رغم تبدُّلها بفعل الاكتساب الإنساني فإن تبدُّلها أو

---

(٧٣) انظر على سبيل المثال بعض مراجعات لمقولات أساسية داخل الفكر الغربي، مما يتيح إمكانات التواصل مع بعض هذه الاتجاهات النقدية والحوار معها:
Jeffrey K. Hadden, «Toward Desacralizing Secularization Theory», *Social Forces*, Vol. 65, No. 3. March 1978, pp. 587-611.

تشوهها غير مانع بصفة مطلقة أو حتمية مؤكدة من عودة بروزها لتعبر عن الجوهر الإنساني المشترك، وهذا يمكن تلمُّسه بشكل أو بآخر في أفكار بعض المفكرين الغربيين ضمن عمليات مراجعة بدأت تحدِث تراكمًا علميًّا لا بأس به، إلا أن النغمة الغالبة والعالية والتي تمتلك حِجية شبه مطلقة، ووفق عناصر صناعة العلم لا زالت تعبر عن اتجاه مسيطر، والذي عبر عن بعض سماته هذا البحث. وفي المقابل فإنه بخصوص «الذات» فإنها في الغالب الأعم ما زالت تأخذ النموذج الناقل عن الغرب، أو النموذج القافل إلى التاريخ، والاحتماء به إلا أن ذلك لا يهمل توجُّهات وعي بدأت تبرز وتحقق تراكمًا، وتهتم بكل ما يؤكد هويتها الحضارية، وتتبنى عناصر منظور حضاري تصبُّ معظمها في قناة نموذج «الالتزام»، الذي تبرز لديه إمكانات نقدية هائلة تتجاوز نهج التفاخر أو النهج الدفاعي، وتعمل ما وسِعَها لتأصيل رؤاها بما يسد الفجوات المعرفية، والهوَّات البحثية التي تمثل سببًا رئيسيًّا في الخلل الذي لا يمكن تجاهله في حياتنا البحثية والثقافية والفكرية[٧٤]، ونظنها أمورًا في غاية الأهمية لمواجهة ميراث التحيز من جهة، والإسهام في كسْر حلقة التحيز المفرغة رغم شدة إحكامها من جهة أُخرى، فهي على إحكامها ليست عصيَّة على التفكير والانفِكاك من أسْرها، والأغلال التي ترتبط بها، وبما أدت إليه من أمراض في حياتنا الفكرية والعلمية، من نَمَطية القضايا وتكرارها كل حين، وتأزيم الحلول، وإحالة أخطاء الذات على الغير[٧٥].

---

(٧٤) وفي ضرورات تجاوز منهج التفاخر وكذا منهج الدفاع يمكن مطالعة تلك الإشارات القيمة في: عمر عبيد حسنة، نظرات في مسيرة العمل الإسلامي، **كتاب الأُمة**، قطر: رئاسة المحاكم الشرعية، المحرم ١٠٤٥هـ، ص ٥٨ ـ ٦٠، ص ٦١ ـ ٧٠.

(٧٥) انظر في أهم سمات أزمتنا الفكرية: د. طه جابر العلواني، **خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية**، الولايات المتحدة: هيرندن ـ فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٨٩.